الأمم المتحدة

A/55/PV.11

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١١**
الثلاثاء، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب يلقيه السيد باتريك ليكليرسك، رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ومدير العلاقات الخارجية في إمارة موناكو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان يلقيه رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ومدير العلاقات الخارجية لإمارة موناكو.

اصطحب السيد باتريك ليكليرسك، رئيس الوزراء، ووزير الخارجية ومدير العلاقات الخارجية، لإمارة موناكو إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور الترحب برئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ومدير العلاقات الخارجية لإمارة موناكو، فخامة السيد باتريك ليكليرسك، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ليكليرسك (موناكو) (تكلم بالفرنسية): أولا، اسمحوا لي يا سيدي الرئيس، أن أهنئكم تهنئة حارة على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن قناعتي بأن عملنا سوف يجري تحت سلطتكم بنفس المستوى العالي من الرؤية والكفاءة اللذين أظهرتهما رئيسة بلدكم السيدة تارجا هالونين، في رئاستها لقمة الألفية بجانب رئيس ناميبيا السيد سام نوجوما. كما أقدم شكري وتهنئتي للأمين العام الذي ما برح يُشرب المنظمة الدولية وجميع الموظفين الدوليين الذين يرأسهم بفضائل القوة والاعتدال والنزاهة التي يجسدها في خدمته للمُثل العظمى للمنظمة.

وتلك هي المُثل ذاتها التي أعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيدها توا. كما أعادوا تأكيد ثقتهم في قدرة الأمم المتحدة على كفالة تشجيع واحترام تلك المُثل طالما يعطي المجتمع الدولي المنظمة الدعم اللازم عن طريق الالتزام المتجدد.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-63936
0063936

وبالنسبة لدولة صغيرة مثل موناكو لا يوجد ما هو أهم من مثل هذا التأكيد للمُثل التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة بروح من المساواة والكرامة. والمسألة ليست مسألة إهمال الخلافات الشديدة التي قد توجد بين الدول فيما يتعلق بخصائصها الموضوعية، أو نفوذها، أو وزنها في شؤون العالم. بيد أنه من المناسب إعادة تأكيد أن كل دولة، بغض النظر عن صغرها، لها الحق في الاحترام، وأن جميع الدول ملتزمة بنفس القوانين في تسيير الشؤون الدولية.

إن تاريخ موناكو البالغ ما يزيد على سبعة قرون، يُسهل عليها قياس ما يمثله إعادة التأكيد، وهي إعادة تأكيد مدعومة بالتصميم المشترك لجميع الدول الممثلة هنا. وتنضم إمارة موناكو من جانبها بالكامل إلى الحافز الذي توفره قمة الألفية. وتنوي موناكو، بقدر ما تستطيع، مواصلة تنمية الإمكانية الكاملة لذلك الحافز.

واسمحوا لي، قبل أن أتناول المسائل الرئيسية التي سنعالجها في هذه الدورة والتي لموناكو مصلحة دائمة فيها أن أتطرق إلى موضوع يبدو أنه يحتاج إلى بعض التوضيح: وهو إمارة موناكو نفسها.

فعلى الرغم من أن الشهرة التي تتمتع بها الإمارة تبدو ثابتة تماما، لأن العالم بأجمعه قد سمع بها، فكثيرا ما يراها الناس من جانب واحد، تُختزل فيه إلى مجموعة من الكليشيهات الجذابة ولكنها عتيقة بصورة غامضة.

فالكثير من الناس لا يزال يعتقدون أن الكازينو هو المصدر الرئيسي للدخل في الدولة، على الرغم من أن الضريبة التي تدفعها شركة المسابح البحرية، التي تدير الكازينو، لا تبلغ سوى ٤ في المائة من الدخل العام. ويُستمد الباقي بصفة أساسية من الضرائب وعائد الممتلكات العامة. والحقيقة أن هيكل ميزانيتنا لا يختلف كثيرا عن هيكل ميزانية أي بلد آخر. وفيما يتعلق بالنفقات، فقد يحسدنا الكثيرون، لأننا نتمكن في كل سنة من تخصيص ثلث مواردنا للاستثمار في مشروعات الهندسة المدنية.

ويعتقد العديد من الناس أيضا أننا نعتمد إلى حد كبير على السياحة. ويسرنا، بالطبع، أن تجتذب موناكو حوالي ٦ ملايين زائر سنويا. ولكن هنا مرة أخرى يتناقض الواقع مع صورة الاقتصاد المعتمد على السياحة، لأن السياحة لا تمثل سوى نسبة ١٠ في المائة من عائدات الإمارة. وينتج ٤٠ في المائة مما تبقى عن التجارة المحلية والدولية، و ٢٠ في المائة عن الأنشطة المصرفية، و ١٠ في المائة عن الأنشطة الصناعية الناشئة عن حوالي ١٠٠ شركة تعمل في مجال التكنولوجيا العالية غير الملوثة للبيئة ويأتي الباقي من خدمات متنوعة.

ومن الواضح أن موناكو، بدلا من كونها نوعا من الفردوس ذي الطراز القديم بالنسبة لقلة من السعداء، لها كل خصائص البلد المتقدم النمو بدرجة كبيرة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نلاحظ أيضا إلى أي مدى توفر الإمارة وظائف في المنطقة. فعلى الرغم من أن موناكو فيها ٣٠ ٠٠٠ من السكان، فإن لديها ٣٨ ٠٠٠ من العاملين، يعيش حوالي ٣٠ ٠٠٠ منهم خارج موناكو، وينتقلون إلى الإمارة يوميا مما يمكنهم وعائلاتهم من التمتع بنفس الفوائد الاجتماعية والتعليمية، وأنواع الرياضة والمرافق الطبية التي يتمتع بها أهل موناكو أنفسهم.

ولا شك في أن موناكو بلد صغير، ولكنها لا تعيش في الماضي. بل على العكس، إن لدينا نظرة واسعة وحديثة، وهذه الرؤية هي التي مكنتنا من أن نصبح دولة متقدمة النمو للغاية تستخدم أحدث التكنولوجيا وتضطلع بمشروعات ضخمة، مثل المشروع الذي مكننا من أن نبني فوق البحر

وبالتالي نوسع مساحة أرضنا بأكثر من ٢٠ في المائة خلال عهد الأمير الحاكم حاليا.

وعلى الرغم من أن كل هذا يقوم على حقيقة لا مراء فيها، فإن البعض لا يزالون يشكون في مصدر رخائنا. ومما أثار دهشتنا وسخطنا أننا سمعنا مؤخرا ما يقال إن الإمارة كانت متساهلة أكثر من اللازم فيما يتعلق ببعض الأنشطة الإجرامية. وعلى العكس تماما: نحن سعينا إلى إيجاد سبل ووسائل لمكافحة الأنشطة الإجرامية وظللنا نؤكد باستمرار استعدادنا لتعزيز التدابير التي نتخذها لمواجهة التحديات الراهنة.

إن كل الأنشطة الأجنبية تقتضي تصريحا من الحكومة، ولا يمنح إلا بعد تحريات عميقة. وفي كل أسبوع تقريبا لا بد أن يرفض مجلس الحكومة بعض المشروعات. وفي مجال العمل المصرفي والتمويل، أقيمت نظم للرقابة، وهنا نعتمد أيضا على مساعدة صديقتنا وجارتنا العظيمة، فرنسا. وتشريعنا القائم لمكافحة غسل الأموال هو نفس التشريع القائم في معظم البلدان المتقدمة النمو. بل هو في بعض الجوانب أكثر تشددا.

وقد أنشأت موناكو دائرة للمعلومات والرقابة على التدفقات المالية لتسمح بتدخل السلطات القانونية عند اللزوم ولتبادل المعلومات مع المؤسسات الأجنبية النظيرة. والإمارة ليست بأي حال من الأحوال منطقة للحرية المطلقة يمكن فيها تكديس كل أنواع الثروات. ولا يمكن وصفها بأنها مسرح للأنشطة المالية ''الغامضة''، إلا إذا كنا نعتقد أنه لا توجد شفافية في أي مكان.

ويرى البعض موناكو نوعا من الفردوس المالي، وكأننا حاولنا إنشاء آليات اصطناعية لاجتذاب رؤوس الأموال العائمة والأغنياء الذين يحاولون تفادي الضرائب في بلدانهم. والحقيقة أن الضرائب المباشرة قد ألغيت عندنا في سنة ١٨٦٩، عندما لم تكن هناك ضريبة على دخل الأشخاص العاديين في أي مكان في العالم، ومن ثم لم تكن المنافسة ذات اعتبار. وحقيقة أن هذه الحالة لا تزال سائدة اليوم تضع موناكو قطعا بين البلدان التي لها قوانين ضريبية ''سهلة''. ولكن في الحقيقة هناك ضرائب: فثلثا دخل البلد يأتيان من المساهمات المالية المباشرة وغير المباشرة، أي من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الأرباح المتحققة من الأنشطة التجارية والصناعية والفكرية.

وبإيجاز، إن موناكو بلد متقدم النمو للغاية يرغب في أن يكون مشاركا نشطا في المجال الأوروبي ويراعي كل الالتزامات الدولية بمكافحة البلايا المعاصرة مثل الإجرام المالي وغسل الأموال الذي يشكل تهديدا واضحا لتوازن النظم المالية. والإمارة، بحد ذاتها، تدعم بيئتها، ولكن هذا أيضا رغبة القيادة.

وأنتقل الآن إلى أساس أنشطتها الخارجية، التي تعكس أيضا وضعها كدولة صغيرة تركز على مجالات قليلة يمكن فيها لتقاليدها وخبرتها وقدرتها أن تكون ذات قيمة إضافية على الصعيد الدولي.

وقد ظل من بين أولوياتنا دائما العمل الإنساني والتنمية الاجتماعية. واتضح ذلك في ٢٦ حزيران/يونيه الماضي، عندما وقّع سمو الأمير وريث عرش موناكو، بحضور مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، على البروتوكولين التابعين لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح وبشأن بيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية.

وسيجري متابعة الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية خلال الدورة الاستثنائية لاستعراض تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال، الذي سيعقد في السنة المقبلة. ونتوقع لتلك الدورة

أن تعالج بفعالية مسألة حماية الأطفال، الذين هم أول من يعانون من السكان المدنيين في وقت الحرب.

وتود الإمارة أيضا أن تسهم في التنمية على الصعيد العام وكذلك في مجال المنظمات غير الحكومية، النشطة جدا في موناكو، حيث تحظى بالدعم القوي من جميع الذين يشعرون أن من واجبهم الإسهام في الأنشطة المضطلع بها بروح التضامن مع البلد الذي يتيح لهم معيشة ممتازة. ونتوقع من المؤتمر المعني بمكافحة الفقر في أقل البلدان نموا، الذي سيعقد في أيار/مايو المقبل، وعلى وجه الخصوص من استعراض فترة الـ ١٠ سنوات لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف بريو + ١٠، أن يولد قوة دفع جديدة للتعاون الدولي في هذه المجالات البالغة الحيوية لمستقبل البشرية، التي يتباطأ التقدم حاليا فيها.

وغني عن البيان أن المسائل البيئية، بما فيها على وجه الخصوص المسائل المتصلة بالبيئة البحرية، ظلت دائما تمثل شواغل ذات أولوية لموناكو التي تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وسنواصل متابعة هذه الأنشطة واتخاذ مبادرات على غرار المبادرات التي ظللنا نشجعها.

ولا يسعني إلا أن أؤكد على الدور الذي تقوم به الإمارة في كافة المحافل ذات الصلة، بغية تعزيز الكفاح ضد الآفات الخطيرة في عصرنا، مثل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات وبالبشر، والتدفق غير المشروع للأموال الناتجة أو المستمرة عن ذلك.

وختاما، أرجو أن أكون قد وُفقت في تقديم صورة أوضح لوضع موناكو اليوم، ذلك الوضع القائم على التناقضات. فموناكو أحد أصغر بلدان العالم، ولكنها في الوقت نفسه من أكثر البلدان نموا في العالم. وقد يبدو الأمر مفارقة تاريخية بالنسبة لمن يعتنقون رأيا غير واقعي أو منحازا بشأن موناكو، إلا أن هياكلها الاقتصادية تعكس قدرا كبيرا من الحداثة والدينامية. وقد تكون صورة الإمارة مقترنة باللهو والتسلية، لكنها في الحقيقة توفر فرص عمل تتجاوز حدودها الوطنية. وإذا كان بلدنا يثير الفضول، إلا أنه دولة ذات سيادة معترف بها، وهو ما تؤكده مشاركتها في المنظمات الدولية الرئيسية، فضلا عن صوتها المسموع في المجالات التي تكون مشاركتها فيها جديرة بأن تؤخذ في الاعتبار.

وبوسعي أن أواصل ذكر قائمة المفارقات، لكني أعتقد أن ما ذكرته آنفا يكفي للتدليل على ما قاله سمو الأمير رينيه الثالث لدى افتتاحه مركز غريمالدي الجديد وهو مركز للمؤتمرات والثقافة في موناكو في معرض تلخيصه للإلهام الذي حفظ السلالة الملكية والإمارة عبر القرون:

> ”إن المرء لا يحتاج إلى مساحة مترامية الأطراف من الأرض لكي تكون له أحلام كبيرة، ولا إلى عدد كبير من السكان لكي تترجم هذه الأحلام إلى واقع“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر دولة رئيس الوزراء، وزير الدولة ومدير العلاقات الخارجية في إمارة موناكو على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد باتريك لو كليرك، رئيس الوزراء، وزير الدولة ومدير العلاقات الخارجية في إمارة موناكو، من المنصة.

خطاب السيد غناسينغبي إيايما، رئيس جمهورية توغو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لكلمة رئيس جمهورية توغو.

اصطحب السيد غناسينغبي إيايما، رئيس جمهورية توغو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غناسينغبي إياديما، رئيس جمهورية توغو، وبأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إياديما (تكلم بالفرنسية): قبل أن أناقش بعض شواغل القارة الأفريقية، وآراءنا بشأن بعض المشكلات التي تواجهها الأمم المتحدة، أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على اختياركم لإدارة أعمال هذه الهيئة العالمية في هذه الدورة الهامة. إن المنصب الرفيع الذي تبوأتموه في بلدكم، فنلندا، والدور البارز الذي تضطلع به فنلندا على الصعيد العالمي يشكلان ضمانا بأن الجمعية العامة في أيدٍ أمينة حقا.

وأود كذلك أن أثني على شقيقنا الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي نقدر كفاءته وتفانيه تقديرا عاليا.

إن الدورة التي عقدتها الجمعية العامة قبل أربعين عاما اعتبرت دورة أفريقيا. ففي تلك الدورة، شارك عدد كبير من البلدان الأفريقية حديثة الاستقلال في أعمال مختلف هيئات الأمم المتحدة لأول مرة بوصفها دولا أعضاء في المنظمة.

وبالرغم من التقدم الذي أحرزته قارتنا على مدى الأربعين سنة الماضية، ما زالت أفريقيا القارة التي أضعفتها آفات التخلف الإنمائي. واليوم، من بين ٤٨ بلدا مصنفة كأقل بلدان العالم نموا، يوجد ٣٣ بلدا أفريقيا. وبعبارة أخرى، فإن ثلاثة أخماس دول قارتنا تنتمي إلى مجموعة البلدان المتأخرة في مسيرتها نحو التنمية.

وأفريقيا، بوصفها أقل المناطق نموا في العالم، تعاني من عدد من الآفات المحددة التي تعوق نموها، والتي ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في إيجاد علاج حقيقي وفعال لها. وأشير هنا بداية إلى وبائين يعصفان بالقارة ويؤديان إلى عواقب بشرية واقتصادية وخيمة ومفزعة وهما على وجه الخصوص: مرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا. ونحن نقدر تقديرا عاليا تلك المبادرة التي اتخذها مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير الماضي لدراسة مسألة الإيدز في أفريقيا. وفي الآونة الأخيرة، انعقد المؤتمر الدولي الثالث عشر للإيدز، في ديربان، جنوب أفريقيا، حيث استعرض الوضع فيما يتعلق بزحف هذا الوباء والطرق الكفيلة بالسيطرة عليه. ويعرف الأعضاء بلا شك أن ٧٠ في المائة من بين الـ ٣٤ إلى ٣٥ مليون مريض بالإيدز على مستوى العالم، يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأن المدارس أغلقت في بعض البلدان الأفريقية بسبب تفشي الإيدز بين المدرسين.

وقد انخفضت القوة العاملة الماهرة بدرجة كبيرة من جراء مرض الإيدز. وعدد الأيتام في كثير من البلدان المتأثرة بهذا الوباء مرتفع نسبيا، مما يفاقم الحالة الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان. ولهذا، لا بد للمجتمع الدولي من حشد قواه بسرعة وبصدق لمساعدة القارة الأفريقية على التحكم في مرض الإيدز والقضاء على آثاره المدمرة.

وفيما يتعلق بالملاريا، فإن مؤتمر قمة خاص من رؤساء دول وحكومات البلدان المعنية عقد في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل في أبوجا، نيجيريا، واعتمدت فيه خطة عمل لمكافحة هذا المرض. والملاريا تقتل شخصا في مكان ما من العالم كل ٣٠ ثانية. كما أن جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، التي اجتمعت في لومي من ١٠-١٢ تموز/يوليه من هذا العام، ناشدت الأمم المتحدة إعلان الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقدا لمكافحة الملاريا. وأملنا وطيد في أن تستجيب هذه الجمعية لمناشدتنا في هذه الدورة وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة نجاح العقد.

وكانت مشكلة الدين الأفريقي أيضا من شواغل رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة لومي. وفي دورة

عقدت قبل أكثر من ٢٠ سنة، اتخذت البلدان الأفريقية موقفا مشتركا إزاء أزمة دين أفريقيا الأجنبي. وللأسف، لا تزال قارتنا المنطقة التي تدرج تحت أثقل عبء للديون في العالم. وكما لاحظت الجمعية العامة في العام الماضي في القرار ٥٤/٢٠٢، فإن

”استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المثقلة بالديون“

يشكل أحد العوامل التي تعوق تنميتها ونموها الاقتصادي. ويجب أن تحفز هذه الملاحظة المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية، على اتخاذ تدابير أكثر شجاعة، مثل الإلغاء المباشر لدين البلدان الأفريقية. فمن شأن هذا القرار أن يسهم مساهمة ضخمة في نجاح جهود بلداننا، التي التزمت بتنفيذ البرامج المستدامة للقضاء على الفقر.

ولهذا نؤيد بقوة مقترحات الأمين العام كوفي عنان، الذي يعتقد أنه على البلدان الصناعية أن تتخذ عددا من التدابير لمنفعة البلدان الأفريقية وغيرها من المناطق النامية بغية تمكينها من إحراز تقدم كبير في اقتصاد العالم الجديد.

وتشعر القارة الأفريقية بالامتنان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعداته القيمة طيلة سنوات عديدة، مما أسفر عن تنفيذ عدد من المشاريع. ومع ذلك، فإن التدني المستمر في موارد البرنامج يشغلنا، لأنه يؤثر على آفاق التنمية لدينا.

وعلى الصعيد العالمي الأعم، نلاحظ أن الشركات عبر الوطنية الرئيسية، التي تضطلع بدور حاسم في الاقتصاد العالمي، تغيب غيابا ملحوظا عن المحافل الاقتصادية للأمم المتحدة. وكما هو الحال في منظمة العمل الدولية، حيث يعمل معا ممثلو الحكومات، وأصحاب الأعمال، ومن لديهم من عاملين، فمن المستصوب أن يجلس ممثلو الحكومات إلى جانب ممثلي الشركات المتعددة الجنسيات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فهذا من شأنه أن يعزز فعالية هذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة. وعلى المجتمع الدولي بدوره أن يبرهن بالأعمال الحاسمة على رغبته الحقيقية في إنهاء معاناة أفقر الشعوب، وأعلى نسبة منهم، للأسف موجودة في أفريقيا.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر للرئيس بيل كلينتون، على حصوله على موافقة كونغرس الولايات المتحدة على قانون يمكّن من إقامة شراكة أوثق بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية.

وأرحب كذلك بعقد أول مؤتمر قمة لأفريقيا – أوروبا في القاهرة في نيسان/أبريل من هذا العام. ونعقد أملا كبيرا على هذه المؤتمرات، التي لا يمكن إلا أن تدعم التعاون الموجود بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية.

من المعروف جيدا أن قارتنا ليست مبتلية فحسب بالتخلف الاقتصادي الذي يضعها في المكانة الأخيرة من حيث نوعية الحياة، بل أنها أيضا إقليم من أقاليم العالم العديدة التي لا تزال تشهد بصورة مستمرة صراعات مميتة تنشر الموت والدمار. ونتيجة لذلك، يوجد في أفريقيا أكبر عدد من اللاجئين والمشردين داخليا. ونعرب عن الامتنان لما تقدمه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من مساعدات إلى قارتنا للسيطرة على شتى الصراعات وتخفيف حدة نتائجها المدمرة.

بيد أنه يتعين علينا أن نسلّم في أسى شديد أنه، بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم شهدت أيضا صراعات دموية، أن الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لقارتنا ضئيل إلى حد ما. ونحث بشدة مجلس الأمن على إظهار نفس

الاهتمام لنا الذي يغدقه على مناطق أخرى من العالم تأثرت بالصراعات، في جملة أمور منها، أوروبا وآسيا.

ونحن نوافق على التوصيات ذات الصلة التي قدمها فريق الخبراء الذي أناط به الأمين العام مهمة للنظر في جميع المشاكل المتصلة بتحسين استخدام عملية السلام. ونرى أن ولايات بعثات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ينبغي أن تكون واضحة ومعقولة وقابلة للتطبيق. ويتعين أن تمول تلك البعثات بقدر كاف وأن توزع على جناح السرعة حيثما يتوقع وزعها. ويتعين أن تكون قادرة على تنفيذ ولاياتها بنجاح وأن تكون قادرة على الدفاع عن أنفسها وأن تسيطر على جميع من يحاولون وقف إجراءاتها على أرض الواقع.

وفي مجال حفظ السلام في أفريقيا، حظيت منظمة الوحدة الأفريقية عبر السنين بصكوك قيّمة من أجل إدارة الصراعات، من قبيل آلية الوقاية من الصراعات، ومركز إدارة الصراعات ونظام الإنذار المبكر. وعلى مدى ما يزيد على خمس سنوات بعد إنشاء تلك الآليات، نعتقد بأنه ينبغي استكمالها بإنشاء قوة أفريقية لحفظ السلام تكون عاملة وفعالة. فإذا ما أنشئت تلك القوة، فلسوف تثبط كافة الأعمال المدمرة التي تشكل جزءا أساسيا من الصراعات.

من أجل هذا اقترحت، بهدف تعزيز تلك القوة، إنشاء معهد أفريقي للسلام والوقاية من الصراعات، وذلك بمساعدة من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وينبغي لهذا المعهد أن يدرب الكوادر الأفريقية على فن التفاوض وإدارة الصراعات وثقافة السلام.

إن استمرار وجود الصراعات في أفريقيا يضر بدرجة كبيرة بفرص القارة من أجل تحقيق التنمية ويعوق جهودها الرامية إلى تحقيق الوحدة. ومن وجهة النظر هذه التي تهدف إلى إصلاح هذا الوضع قرر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في سرت، بليبيا، في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى منظمة جديدة تعرف بوصفها الاتحاد الأفريقي. واعتمد ميثاقها بالإجماع في الاجتماع الـ ٣٦ لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لومي في تموز/يوليه الماضي. ونحن على اقتناع، بأنه مع مولد الاتحاد الأفريقي، سوف تسارع القارة بعمليتها في القيام لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي وتعزيز السلام والتضامن اللذين لا غنى عنهما للتنمية.

لقد كانت الجمعية العامة محقة في عقد قمة الألفية هنا في الأسبوع الماضي في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر، عقد ذلك المؤتمر التاريخي للنظر في دور الأمم المتحدة في العالم مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين. وفي رسالتي إلى قمة الألفية، أبرزت مشكلتين أساسيتين الأولى تتعلق بأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بصيانة السلام والأمن الدوليين. والثانية تتعلق بشؤون التنمية، لا سيما فيما يتصل بأفريقيا.

وحينما أنشئت المنظمة منذ ٥٥ سنة مضت، لم يكن ثمة وجود لثلثي أعضائها الحاليين كدول ذات سيادة وكانت شعوبها تحت نير الاستعمار وكان سكان الكرة الأرضية مجرد ٢,٥ بليون نسمة، وذلك بالمقارنة مع ٦ بليون نسمة في الوقت الحاضر. وبالرغم من توسيع مجلس الأمن عبر السنين، ظل تكوينه في الحقيقة دون تغيير تقريبا منذ إنشاء الأمم المتحدة. وأستخدم كلمات الأمين العام كوفي عنان، عن تكوين المجلس حيث قال:

”تكوين المجلس لا يعكس اليوم طابع العولمة التي يشهدها عالمنا ولا احتياجاته“. (A/52/2000، الفقرة ٤٤)

ولذا نرى أن الوقت قد حان لإعادة النظر في تشكيل مجلس الأمن بقصد قبول أعضاء دائمين جدد ينتقون

من الدول الاقتصادية الجديدة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وتضاف إليها دول إقليمية من البلدان النامية.

هذه أفكار قليلة وددت أن تسهم في هذه المناقشة العامة.

ورغم عدم كمال الأمم المتحدة وأوجه القصور فيها فإنني لا أرى بديلا لها ولكن علينا أن نبذل كل جهد ممكن لتعزيز تأثيرها ونفوذها.

وختاما، أود التأكيد على أن القارة الأفريقية، رغم صعوباتها تظل منطقة غزيرة الثروات الكامنة، ومع هذا لم تقوّم مواردها أو تطور أو تستغل على النحو الكافي.

ويجب ألا يعترينا اليأس فنظن أن أفريقيا لن تستطيع التغلب على هذه الصعوبات. فنحن مصممون على بذل كل ما في وسعنا من أجل تحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في قارتنا.

ونحن نحتاج ببساطة إلى مساعدة سخية من كل أغنياء اليوم المستعدين للانضمام إلينا لمساندة جهودنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية توغو على خطابه الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد غفاسنغي آياديما، رئيس جمهورية توغو من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد إندوليس برزينس، وزير خارجية لاتفيا.

السيد برزينس (لاتفيا) (تكلم بالانكليزية): من الطبيعي ونحن في قرن جديد وألفية جديدة، أن نستعرض ما أحسنا عمله وأن نتأمل أيضا ما كان بوسعنا أن نفعله بصورة أفضل. فالأمم المتحدة هي المحفل والمنظومة التي تتيح لنا التفكير في أحوال التنمية في العالم من أوسع منظور ممكن.

ولاتفيا بلد صغير، ولكن نجاح ديمقراطيتنا ونجاح جهودنا في سبيل التكامل الأوروبي أمر له أثر إيجابي كبير على مصير منطقة بحر البلطيق. ونجاح منظمة كالأمم المتحدة يمكن أن يقاس بمدى تأثير عملها على فرادى الناس في جميع البلدان. وفي عصر العولمة يصبح التحدي الذي يواجهنا جميعا هو كفالة أن يستفيد الجميع منها.

ونتيجة للثورة في تكنولوجيا المعلومات أصبح العالم يصغر حجما. أصبحت الدول والشعوب أقرب بعضها إلى بعض من أي وقت مضى. وهذا يؤكد أهمية مبدأ العالمية. فالقرارات التي تتخذ اليوم في بقعة من بقاع الأرض تؤثر على الشعوب والدول في كل أنحاء العالم. وهذا يتطلب توسيع التمثيل، في حالة الأمم المتحدة، وإلى إصلاح مجلس الأمن إصلاحا يعكس الواقع السياسي والاقتصادي الراهن.

وللاستجابة للتحديات العصرية فإن الأمم المتحدة بحاجة إلى الإرادة السياسية والشجاعة. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديري للأمين العام لما يبذله من جهد في سبيل تعزيز المنظمة وعصرنتها عن طريق إصلاحها.

كذلك يجب أن تكون الأمم المتحدة مجهزة على نحو أفضل لمنع وإدارة الصراعات. وللأسف، فالطلب على حفظ السلام لا يزال شديدا. فيجب على الدول الأعضاء فرادى وجماعات أن تبذل المزيد لمواجهة هذا الطلب. وقد بذلت لاتفيا قصاراها حتى يكون إسهامها عمليا في السلام والأمن. وخلال العام المنصرم كان حفظة السلام من لاتفيا متواجدين في البوسنة والهرسك وكوسوفو في إطار القوات التي تديرها منظمة معاهدة شمال الأطلسي. ووفقا لقرار الأمم المتحدة بتمديد ولاية العمليات في كوسوفو فإن لاتفيا ستواصل

مشاركتها وستعتمد المزيد من الموارد لعمليات حفظ السلام في ميزانية العام المقبل.

وبما أن لاتفيا ستكون عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإنها تعلق أهمية كبيرة على وضع سياسة أمنية ودفاعية أوروبية مشتركة تزيد من قدرات أوروبا على درء الصراعات وإدارة الأزمات. ونحن على استعداد للإسهام بقواتنا والمشاركة في عمليات الاتحاد الأوروبي.

ولكي تتوافر للأمم المتحدة الأدوات الملائمة لحفظ السلام لا بد من تنفيذ جدول الاشتراكات المقدرة بحيث يعكس قدرات ومسؤوليات كل دولة عضو. ويجب في الوقت نفسه أن تتكفل الأمم المتحدة بإنفاق الموارد بحكمة وأن تدار العمليات على نحو سليم. ولاتفيا تدرس من جانبها إعادة النظر في إسهامها في ميزانية حفظ السلام بقصد زيادة نصيبها تدريجيا.

ويجب أن تظل حقوق الإنسان مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وبوصف لاتفيا عضوا في لجنة حقوق الإنسان وفي مكتبها فإنها تظل محافظة على التزامها القوي بتعزيز آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وينبغي بصفة خاصة تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعزيز برامجها، بما في ذلك تنمية القدرات الوطنية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وتظل لاتفيا على التزامها المؤيد لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ونرحب بجهود لجنتها التحضيرية الرامية إلى الاضطلاع بمهمة إكمال نصوص النظام الداخلي والقرائن وعناصر الجريمة، في الوقت المحدد. ولا يجب أن يظل مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية بلا عقاب.

إن خمسين عاما من الاحتلال الأجنبي قد تركتنا وعلى عاتقنا عبء اجتماعي واقتصادي ونفسي ثقيل. ومنذ عودتنا إلى الاستقلال في عام ١٩٩١ ما برحت لاتفيا تبذل كل جهودها للتغلب على هذه التركة الثقيلة. ولكي ننجح في الألفية الجديدة فإننا نحتاج إلى مدخلات معززة من كل أفراد شعبنا بغض النظر عن المهنة أو الأصل العرقي أو محل الإقامة.

ومن ثم فقد أعدت حكومة لاتفيا برنامجا للتكامل الاجتماعي. وهي تجربة فريدة من عدة جوانب، وبرنامج التكامل يشكل رؤيتنا عن الطريقة الأكثر فعالية التي يمكن لمجتمعنا أن يعمل بها وفقا لقواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وهذا البرنامج يكمل تدابير الاندماج التي يجرى تطبيقها من خلال التعلم بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيؤدي البرنامج إلى زيادة المشاركة العامة والى الحد من التباين فيما بين المناطق المختلفة في لاتفيا. وهذا يبرهن على استصدار لاتفيا لاستكشاف سبل جديدة تكفل تحسين مستويات المعيشة والمناخ الاجتماعي.

والدور الذي تضطلع به لاتفيا على الساحة الدولية نما في عقد الحرية الماضي في كل يوم، تتمكن من فعل المزيد لصالح شعب لاتفيا والمجتمع الدولي. ومع بداية المحادثات المتصلة بعضوية الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذا العام، بدأت لاتفيا مرحلة جديدة في علاقاتها الدولية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ستترأس لاتفيا مجلس أوروبا وهي المرة الأولى التي تتولى فيها رئاسة منظمة للوحدة الأوروبية.

ولاتفيا عقدت العزم على أن تشارك حتى بمزيد من الفعالية في أعمال الأمم المتحدة. ومن ثم، رشحت لاتفيا نفسها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧، واعتقد أن لاتفيا جاهزة للاضطلاع بهذه المسؤولية الرفيعة المستوى.

ويشرفنا أن نتقدم بوصف لمنظورنا هنا اليوم في بداية الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وأتمنى لنا جميعا دورة مفيدة وفعالة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ تيديان غاديو، وزير الشؤون الخارجية في السنغال.

السيد غاديو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن الجمعية العامة قد اختارتكم، سيدي الرئيس، بالإجماع لتوجيه مناقشاتنا. وهذه إشادة بخصالكم كدبلوماسي وكرجل دولة وببلدكم، فنلندا، لما تضطلع به من دور إيجابي للغاية في التصدي إلى قضايا عالمنا الحديث. وبالنيابة عن السنغال يسعدني أن أتقدم إليكم بتهانيها وتمنياتها لكم بالنجاح في إدارة هذه الدورة.

لقد تولى هذا المنصب من قبلكم معالي السيد تيو بن غوريراب، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية ناميبيا الشقيقة، التي تولى الرئاسة باسم قارتنا، أفريقيا، وقد قام بتوجيه مناقشاتنا بنجاح طيلة مدة ولايته التي كانت حافلة بالأحداث الهامة بالنسبة لمنظمتنا.

وفي الوقت ذاته، أود أن أشيد بالعمل الذي اضطلع به كوفي عنان، أميننا العام، الذي كرس نفسه وكل طاقاته لمنظمتنا في عالم متزايد التعقيد. ونحن لنشيد به إشادة يستحقها أيما استحقاق لما حققه مؤتمر قمة الألفية من نجاح، مما برهن للعالم أن السيد كوفي عنان قد نجح فيما سعى إليه أي أن يعيد للمنظمة كرامتها ومكانتها بوصفها المنتدى الذي لا غنى عنه فيما يتعلق بالتضافر والوفاق، وبوصفها صانعة للسلام وداعمة للتقدم لصالح الجميع.

وأخيرا، أود أيضا أن أرحب بوفد توفالو التي أصبحت الدولة العضو الـ ١٨٩.

والتاريخ سيتذكر أن في إطار جمعية الألفية، اجتماع في مؤتمر قمة الألفية وفي هذه القاعة الوقورة، رؤساء دولنا وحكوماتنا المبجلين الذين نظروا في الدور الذي على منظمتنا أن تضطلع به في القرن الحادي والعشرين. وهذه الشخصيات المرموقة قدمت لنا رؤية جديدة عن كيفية مواجهة التحدي الأكبر الذي تمثله العولمة من خلال تشجيع إقامة نظام إنساني دولي جديد.

كان النصف الأول من عام ٢٠٠٠ مرهقا أيضا بالنسبة إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إذ عقدت دورتان استثنائيتان رئيسيتان للجمعية العامة في حزيران/يونيه، وهاتان الدورتان الاستثنائيتان اللتان عقبتا انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن وتم استعراضهما وقد حققتا نتائج مشجعة. ويأمل وفدي في أن تسهم هاتان الدورتان في تعزيز وضع ودور المرأة في كل مجتمع من مجتمعاتنا من خلال الدعوة إلى المساواة بين الجنسين، والى القضاء على الفقر وتأنيثه ودعم العمل المنتج والتكامل الاجتماعي. وإذا لم تنعم المرأة بالاحترام الكامل وإذا لم نسلم بإسهامها الأساسي فيما تحققه مجتمعاتنا من تقدم، فإن العالم سيواصل السير على ساق واحد في حين أن من الواضح أن له ساقين.

ورغم وجهات النظر هذه وأهميتها التاريخية، لا تخلو هذه الدورة من الشواغل الخطيرة بل اليأس، فرغم الجهود التي نبذلها، تتواصل بعض الصراعات وتزداد عمقا. فمن سيراليون إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن أنغولا إلى الحدود بين اثيوبيا واريتريا، ومن بوروندي إلى الصومال، ومن كوسوفو إلى تيمور الشرقية، نسمع أصداء ونرى صورا وفظائع في المناطق التي تدور فيها الصراعات.

وتود السنغال أن تعرب هنا عن قلقها مما يحدث بين غينيا وليبريا. وبلادي تدعو البلدين إلى الدخول في حوار أخوي وسلمي وفقا لما تنص عليه أغراض ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ونتقدم بهذا الطلب ذاته إلى القادة السياسيين في كوت ديفوار مع حثهم على أن يتوصلوا إلى

حل توفيقي سياسي يمكّن البلد العظيم، كوت ديفوار، الذي نحبه كثيرا، من أن يعيش في سلام واستقرار ووحدة.

وبسبب هذه الحالات، عقدت المنظمات الإقليمية، التي تدرك الثمن العالي لهذه الصراعات بالنسبة لأفريقيا، العزم على السعي الي إيجاد حلول سياسية بمساعدة المجتمع الدولي، وهو ما حدث في سيراليون حيث أتاح لنا اتفاق لومي، الذي تم التوصل إليه تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن نأمل في إمكانية التوصل إلى حل دائم، وينطبق الشيء نفسه على أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية واتفاقات لوساكا. المعقود في ١٩٩٤ و ١٩٩٩ على التوالي. ومن المؤسف أن هذه الجهود الجديرة بالثناء كثيرا ما لاقت صعوبات ترجع إلى عدم التزام حركات الثوار أو الفصائل المسلحة بالاتفاقات التي وقعت عليها هي ذاتها.

بيد أنه رغم هذه الحالة القاتمة، ينبغي ألا نستسلم لخيبة الآمال فمثلما جاء في دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

”لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام“.

ويقع علينا التزام أخلاقي بأن نواصل العمل بعزم وإصرار لحمل الخصوم في هذه الصراعات على الاعتراف بثقافة السلام وتطبيقها، وهو ما سيسمح للشعوب بأن تتقدم مع التزامها بالصفح والمصالحة.

في هذا السياق، يتقدم وفدي بالتهاني إلى أعضاء فريق الأمم المتحدة لعمليات السلام على التقرير الذي تقدموا به مؤخرا، فإن دقة التحليلات وأهمية التوصيات الواردة فيه تفتح آفاقا جديدة للأمم المتحدة من حيث الحد من التوترات واحتواء الصراعات بحكمة. وتعلق السنغال أهمية كبرى على نظرنا في توصيات الفريق التي ستمكننا من إرساء أسس نظرية جديدة لعمليات حفظ السلام.

وقد أوضحت التجربة أن لغة الأسلحة وكذلك تأجيج الصراعات من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مشروع، لا يمكن أن يؤديا إلى حلول يمكن أن يقبلها الإنسان. وليس هناك حل ممكن سوى السماح للشعوب بأن تنعم بشكل كامل بالسلام والأمن الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا السياق، تم التوقيع على دستور الاتحاد الأفريقي في ١٢ تموز/يوليه في لومي، في الدورة السادسة والثلاثين لمجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، بإلزام أفريقيا بالاشتراك بتصميم وبروح من الوحدة في إيجاد حلول أفريقية لتحدياتها الكثيرة. وهذا هو السبب في أن رئيس الجمهورية، السيد عبد الله ويد، وهو نصير متحمس للوحدة الأفريقية، تولى قيادة إتمام عملية جعل السنغال البلد الأفريقي الثاني الذي يصدق على هذا القانون التاريخي.

وقبل لومي كانت أفريقيا قد أخذت بالفعل قرارا هادفا آخر في قمة مدينة الجزائر بإعلان سنة ٢٠٠٠ سنة سلام ووئام للقارة.

إن وصول الديمقراطية إلى غينيا بيساو والجهود الرامية إلى العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية إلى مواطنيها ومؤسساتها جزء من الاستجابة لمطلب الديمقراطية. أليست النقلة السياسية السلمية في بلدي والتي جاءت بالسيد عبد الله ويد إلى أرفع منصب تنفيذي برهانا إضافيا على أنه باستطاعة شعبنا أن يختار قادته بطريقة سيادية وديمقراطية؟

وانتقل الآن إلى الشرق الأوسط حيث لاحظت بلدي الاقتحامات الكبيرة التي حدثت هذا العام في الصراع الإسرائيلي العربي والتي تشكل قضية فلسطين لب هذا الصراع أن جلاء القوات الإسرائيلية عن المنطقة اللبنانية

والمفاوضات الطويلة والدقيقة التي دارت في كامب دافيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين تبعث على الأمل رغم الفشل النسبي للمحادثات. ونأمل في قيام درجة من التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين وكذلك بين إسرائيل وجيرانها العرب مع احترام كرامة وحقوق شعوب ودول المنطقة.

ومن المناسب تقديم التحية إلى المشاركين في هذا التطور الإيجابي، ولا سيما الفلسطينيين والإسرائيليين، الذين فتحوا، بفضل شجاعتهم السياسية وشعورهم بالتاريخ، هذا الطريق نحو فجر جديد في الشرق الأوسط. وتكرر السنغال دعمها الدائم للرئيس ياسر عرفات وإعجابها بشجاعته ووضوحه السياسي والذي لم يسقط أبدا من يده غصن الزيتون الذي أشار إليه هنا في عام ١٩٧٤. كما نوجه تهانينا إلى الرئيس كلينتون. ونعرب عن تأييدنا لرئيس الوزراء الإسرائيلي، السيد باراك، وكذلك لجميع الفاعلين في عملية السلام الذين نمتدحهم على جهودهم المصممة في البحث عن السلام والمصالحة بين جميع شعوب المنطقة. ونأمل أن تتوج جهودهم قريبا بنتائج إيجابية.

وتميزت سنة ٢٠٠٠ بانفراج كبير في العلاقات بين الكوريتين. وسوف يسهم هذا التطور السياسي الهام في دعم السلام والأمن على شبه الجزيرة الكورية وفي سائر منطقة جنوب شرق آسيا. وينبغي للأمم المتحدة، الرمز العالمي لأماني الشعوب في السلام والأمن، أن تقدم إسهاما كبيرا لحماية العملية الجارية بين الكوريتين.

وباسم التقارب بين الشعوب ومبدأ العالمية، تؤيد بلدي طلب جمهورية الصين في تايوان إعادة الانضمام إلى اتفاق الأمم الحرة ضمن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمشاركة بالتالي في دعم السلام والأمن الدوليين.

وبالانتهاء في حزيران/يونيه الماضي من تعريف ما تشكله الجرائم، والنظام الداخلي، والشهادة أصدرت اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية معلما هاما في إنشاء هذه المؤسسة القانونية الهامة. ويعد هذا التقدم والتصديقات الجديدة لنظام روما الأساسي علامات مشجعة لرفض المجتمع الدولي للواقع الإجرامي والظلم والحصانة. وأكرر دعم السنغال للعملية التي ينبغي لها أن تخلق محكمة جنائية دولية موثوق بها ومستقلة وذات كفاءة.

ويعني بناء ودعم السلام، أيضا وقبل أي شيء، التحدي المزمن للتخلف، لأن التنمية كما نعلم اسم آخر للسلام. ومنذ عشرين سنة أكدت لجنة الشمال الجنوب المعنية بمشاكل التنمية أنه حيثما يحكم الجوع، لا يمكن أن يوجد سلام ومن يريد إبعاد الحرب يجب أن يبعد الفقر أيضا. بيد أن الفقر اليوم، رغم ذلك التحذير يستحكم وينمو بالرغم من أن لدينا الوسائل لمحاربته.

وتحدونا الجرأة على أن نأمل في أن يكون اجتماع السنة المقبلة رفيع المستوى المتعلق بتمويل التنمية فرصة فريدة للدراسة المتعمقة لأسباب التدهور في المساعدة الإنمائية الرسمية وأن يعثر على طرق ووسائل معالجة هذه الحالة المقلقة: الحاجة العاجلة لمعالجة أزمة الديون، وإعادة موازنة التجارة الدولية، ودراسة مخاطر التهميش الناتجة من العولمة.

وأشير إلى مناشدة الرئيس ويد التي قابلها زملاؤه بحرارة للقيام بتحليل متعمق للديون الأفريقية ولعقد قمة عالمية بشأن العولمة لتصحيح جوانب الظلم والتناقض.

كما أود أن أؤكد على دعم السنغال لأطر التعاون مثل اتفاقات EU-ACP ومؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية. ونأمل أن تكون القرارات الأخيرة المتخذة في قمة مجموعة الثمانية في أوكيناوا، وكذلك المبادرة الأمريكية ”القانون الأفريقي للنمو والفرصة“، نقطة بداية لشراكة جديدة قائمة على التضامن والمنافع المتبادلة.

والتنمية لا يمكن فصلها عن تشجيع وحماية حقوق الإنسان، وحكم القانون والحكم السليم، وهي مبادئ تظل بلدي متعلقة بها بصورة حازمة. وبإنشاء وحدة معنية بحقوق الإنسان ترتبط برئيس الجمهورية، أظهر رئيس الدولة التزامه الشخصي بحماية وتشجيع الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين من قبل الحكومة وعلى جميع مستويات الحياة العامة، وسوف تواصل السنغال بذل كل الجهود لدعم أسس حكم القانون، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والاعتراف بالالتزامات التي تتمسك بها التزاما بصكوك حقوق الإنسان القانونية الدولية.

ونتيجة الزخم الذي ولّده النجاح في السنغال التبديل السلمي للسلطة السياسية وحدوث التحول السلمي، يشعر بلدي بأنه مجهز لمواصلة الدفاع عن صورة أفريقيا هادئة، وأفريقيا بالغة، وأفريقيا متسامحة وديمقراطية.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يتعجب شعبنا إزاء الإرادة السياسية والقدرة لدولنا على الاستفادة من المناخ الدولي الحالي الذي يبدو سانحا لدينامية من السلام ولمراعاة البعد الإنساني في الابتكارات التكنولوجية.

وفي أفريقيا غالبا ما تتحول أفكارنا إلى الأهوال التي يحدثها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ورغم أنه عند معدل ١,٦ في المائة فإن السنغال تعزز الأمل في أن هذه الأهوال سوف تهزم.

ومنذ خمسين عاما، وفي نهاية الكابوس الجماعي للحرب العالمية الثانية ولد أمل وقناعة بأن الرجال والنساء في جميع أرجاء العالم سوف يقومون بكل شيء ممكن لمنع نشوب حروب جديدة، ويعملون سوية على ضمان احترام حق كل فرد في الحرية والعدالة والتقدم. واليوم، ينبغي للموارد الذهنية والمادية المتاحة للبشرية أن تكرس منطقيا وبصورة متزايدة لبناء مستقبل من السلام والتقدم وتقاسم السعادة. ولكن يجب أن يقال إنه بالنسبة لأغلبية الشعوب والدول لا تفي الحالة الدولية بأمانيهم في السلام والتقدم.

وفي التحليل النهائي، بغية بناء مجتمع لكل البشرية، مجتمع يكون مسالما مع نفسه، يجب علينا أن نوحد طاقاتنا لإنشاء قاعدة لمزيد من التنمية البشرية مع قدر أكبر من التضامن، وخلق أمل جديد للأجيال المقبلة. وهذه هي أهمية قمة الألفية ومغزاها، في حثنا على المساهمة بصورة جماعية في تعزيز منظمتنا من أجل إنقاذ البشرية.

وكما أصبح تقليدا في بلدي، سأترك الكلمة الأخيرة في بياني لشاعر الحب والأمل الذي لا يجارى، في السنغال والكاميرون، ديفيد ماندیسي ديوب، الذي قال:

”لقد عاش الأمل فينا كما يعيش في قلعة“.

وآمل أن يعيش التطلع إلى عالم أكثر عدلا وسعادة فينا جميعا كقلعة منيعة، حتى ينمو الربيع تحت خطواتنا، كما قال ماندیسیجوب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية لكازاخستان، معالي السيد إرلان إدريسوف.

السيد إدريسوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): إن المناقشة السياسية الحالية تجري إزاء خلفية ليست عادية تماما. فقد استمعت هذه القاعة قبل فترة وجيزة إلى بيانات من المشاركين في مؤتمر قمة الألفية. وعقدت قبل فترة وجيزة أيضا اجتماعات مائدة مستديرة لم يسبق لها مثيل. وجلبت الأيام القليلة الماضية للأمم المتحدة وللمدينة التي تستضيف مقر منظمتنا نشاطا محموما.

بيد أن أكثر الأشياء إثارة هو أن مؤتمر القمة أحدث انطلاقة فكرية، وشعلة من التفكير الجماعي. ومن الواضح

أن هذا الأمر فرضته خصوصية هذه المرحلة من الزمن، حيث نجد أنفسنا ليس على أعتاب قرن جديد فحسب، ولكن على أعتاب ألفية جديدة. ويحاول عقلنا المولع باكتساب المعرفة أن يتطلع إلى الأمام، إلى أبعد ما يمكن، ويطمح إلى أن يرى هناك، رغم كل العقبات، مستقبلا أفضل. تلك هي السمة الإنسانية الغالبة أي التطلع إلى المستقبل بتفاؤل.

غير أن تجربتنا الماضية تحذرنا من الإفراط في الفرح والأوهام. ونحن ندرك أن العالم لا يزال مليئا بالمخاطر، ودافعنا المشترك هو فهم هذه المخاطر وأسبابها وإيجاد سبل للتغلب عليها جماعيا.

وهذا ما شعرت به خلال الأيام التي أمضيتها في مؤتمر القمة. وربما لا أكون الوحيد الذي يفكر بالطريقة نفسها. ولكن دعونا نأمل ألا يموت المد الفكري الذي أحدثه مؤتمر القمة تحت وطأة رتابة الحياة اليومية، بل أن يجبرنا على الانهماك في العمل لجعل كوكبنا مكان آمنا ومزدهرا.

وبينما نقترب من الألفية الجديدة، فإننا قطعا نحتاج إلى إلقاء نظرة جديدة على الطريق الذي قطعناه حتى الآن. وعلى أعتاب القرن الجديد، نستطيع القول إن أهم إنجاز لنا هو أن العالم أصبح أكثر حرية. وأعتقد أن الكلمة الأساسية التي توضح مضمون التغيرات التي تحدث في العالم اليوم هي كلمة تجديد. وهي تعني، حسب تعريفنا، عصرا جديدا تماما للعلاقات بين الأمم، خاليا من آثار الماضي: أي الضغط والإملاء. وينبغي أن يكون نصرا لمبدأ الديمقراطية الحقيقية والعدالة عندما تكون لجميع الدول حقوق وواجبات متساوية، بصرف النظر عن اختلافاتها الاقتصادية والسياسية.

وينبغي لتجديد العلاقات الدولية أن يسترشد بالفهم القائم على أننا نعيش الآن في عالم مترابط ومعتمد بعضه على بعض، ومبدؤه المهيمن هو الشراكة العالمية. وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بحق عن مهمة ذات ثلاث شعب: التحرر من الخوف، والتحرر من العوز وإنقاذ البيئة البشرية، وذلك في سياق العولمة تحديدا. وصحيح أيضا أن العولمة ينبغي ألا تحجب مشاكل وهموم الإنسان العادي. وستكون جهودنا بلا جدوى إذا لم نعالج المسائل التي نواجهها اليوم بهذا التسلسل المنطقي.

واسمحوا لي أن أمعن النظر في العناصر الرئيسية الثلاثة لهدفنا المشترك وهي: جعل العالم مكانا آمنا، وحرا، ومزدهرا.

وفي حين أننا نسلم بأن الأمن والاستقرار العالميين يعتمدان بصورة متزايدة على الجوانب الاقتصادية والبيئية والإنسانية للتنمية، ينبغي ألا نقلل من أهمية البعدين العسكري والسياسي للأمن. والقضاء على أسلحة الدمار الشامل لا يزال يمثل شاغلا مشتركا بيننا. والصكوك الدولية في هذا المجال، ومنها في المقام الأول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، لم تكتسب بعد تأييدا عالميا، وبالتالي لا يمكن أن تكون فعالة تماما. والحالة فيما يتعلق بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لا تزال تمثل مصدر قلق. ونهيب بجميع البلدان أن تغير هذا الواقع تغييرا جذريا وأن تدعم اقتراح الأمين العام الرامي إلى عقد مؤتمر دولي لإيجاد سبل لتفادي الخطر النووي.

وكازاخستان، التي كانت مركز المواجهة النووية في الحرب الباردة والتي قاومت بعزم إغراء التحول إلى دولة نووية بعد نيلها الاستقلال، لها الحق كل الحق في إثارة هذا الموضوع بقوة.

ولا تزال كازاخستان تواصل الإسهام في الجهود الرامية إلى كفالة الأمن العالمي. وإذ تحترم كازاخستان احتراما كاملا التزاماتها بموجب الصكوك الدولية المذكورة

أعلاه، فإنها تعزز باستمرار مبادراتها فيما يتعلق بعقد المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ونحن مقتنعون بأن المبادرة المتعلقة بهذا المؤتمر تقوم على منطق عقلاني، وندعو الأمم المتحدة والدول الآسيوية إلى مواصلة دعمها لعملية مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا لمصلحة الأمن الآسيوي والعالمي.

وينبغي ألا نكون أقل اهتماما، بل ربما ينبغي أن نكون أكثر انشغالا، بالتهديدات الجديدة وهي: الإرهاب الدولي، والتطرف، والاتجار غير القانوني بالأسلحة والمخدرات، والجريمة المنظمة. وقد واجهت دولتنا المستقلة حديثا هذه التهديدات بصورة مباشرة. ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في وسط آسيا، ونرى الصراع في أفغانستان وعمليات تسلل مجموعات العصابات في أوزبكستان وقيرغيزستان، والحالة في الشيشان في روسيا، حلقات في سلسلة واحدة. وقد استمع الأعضاء إلى جيراننا أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان يتكلمون هنا عن نفس الشيء.

وأود أن أركز مرة أخرى على أننا نرى أن أساس الشر يكمن في الحرب الطويلة الأمد في أفغانستان، ونحث مجلس الأمن على التصدي بجدية للمشكلة القائمة في ذلك البلد على أساس بعيد الأجل. وبدون التصدي لها سيكون من السذاجة الأمل في القضاء على الخطر المحدق بالاستقرار في المنطقة وبالتالي في العالم بأسره. وفي ذات الوقت، نعتقد أن أساس حل المشكلة الأفغانية يتمثل في الإنعاش الاقتصادي لأفغانستان. وتشير تجربتنا المشتركة إلى عدم جدوى التدابير المهدئة ومحاولات الإتيان بالأطراف المتصارعة إلى طاولة المفاوضات بدون خطة اقتصادية واضحة. إذ ينبغي أن تكون هناك خطة شاملة للإنعاش الاقتصادي في أفغانستان، ينبغي لها، بالإضافة إلى التدابير الاقتصادية، أن تشمل مكافحة إنتاج المخدرات، وتجارة الأسلحة غير القانونية والإرهاب والتطرف، وينبغي أن تأخذ خصوصية الحالة الإثنية والدينية في أفغانستان في الاعتبار. وبالطبع ينبغي أن تدعم هذا النهج الشامل موارد مالية كافية. فثمن السلام والحياة البشرية يستحق ذلك.

وأود الآن أن أتناول التهديد الذي يواجه الاستقرار في منطقتنا من خلال منظور بحر قزوين. فقد تحول كتر بحر قزوين إلى محور للاهتمام، حيث تلتقي مصالح العديد من الدول هناك، وليس منطقتنا فحسب. واكتشاف حقل نفط كاشاغان مؤخرا في الجزء التابع لكازاخستان من بحر قزوين، وهو أكبر حقل نفط تم اكتشافه في الـ ٣٠ سنة الأخيرة، باحتياطي يقدر بـ ٧ بلايين طن من النفط العالي الجودة، يؤكد مرة أخرى أن إمكانيات بحر قزوين هائلة. ولدينا رغبة ونية صادقتان في أن نرى هذه الهبة الإلهية تخدم مصالح السلام والازدهار.

وتنطوي العولمة على مستوى جديد من التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول. غير أن العولمة، إلى جانب المنافع الواضحة، تستتبع خطر التوزيع غير المتوازن لهذه المنافع، على كلا المستويين فيما بين الدول وداخلها.

ومن الموضوعات الساخنة موضوع الفجوة المتسعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فالواقع أن هذه الفجوة تغدو أكبر، وهناك مناقشات جارية بشأن مشاركة كلا المجموعتين من البلدان في عمليات العولمة، ولا سيما من منظور التماس الحلول للمشاكل التي تواجه البلدان النامية.

والحالة المتعلقة بمستقبل منظمة التجارة العالمية توفر مثالا جيدا على التفاوت في تقييم ظاهرة العولمة. فهذه المنظمة، التي توحد بين حوالي ١٤٠ دولة، قد أصبحت نظيرا تجاريا واقتصاديا للأمم المتحدة. لكن ينبغي القول إنه يجب إصلاح منظمة التجارة العالمية على نحو شامل بغية تحرير العلاقات التجارية وجعلها ديمقراطية بالفعل. ويجب

ألا تكون هيئة للسياسة التجارية العالمية تتسم بالتحكم والتمييز الانتقائي.

وينبغي كذلك إصلاح مؤسسات بريتون وودز. ونعتقد أن أهم أهداف إصلاح تلك المؤسسات ضمان انفتاحها وديمقراطيتها، وكفاءتها وملاءمتها، وتحسين تعاونها مع الأمم المتحدة. وإننا نشارك الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي بشأن سياسة لي الذراع التي ينتهجها عندما تكون القروض مشروطة بالعديد من العوامل السياسية التي لا علاقة لها بالحالة الاقتصادية الفعلية.

وفي إطار مؤسسات بريتون وودز في العالم، أود أن أشير إلى مسألة إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في الاقتصاد العالمي. وسوف يتنامى دور وأهمية تلك المجموعة من البلدان، التي تضم بلدي، في الاقتصاد والسياسة العالميين. وأود أن أؤكد على أهمية أن تستمر كازاخستان في تعاونها البناء مع وكالات أسرة الأمم المتحدة، وكذلك مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات الدولية، لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية في بلدي.

وتحرص كازاخستان على إيلاء الاهتمام لتنمية نظام النقل العابر في دول وسط آسيا والبلدان النامية المجاورة. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن نسعى بنشاط لتحسين البرامج الموجودة ووضع برامج جديدة بهدف زيادة كفاءة النظام الحالي للنقل العابر في وسط آسيا. وبلدنا غير الساحلي، والمنطقة ككل، ينبغي أن يكون لها وصول مأمون ومتعدد السبل إلى السوق العالمية. وتلك مسألة تتعلق بتعزيز سيادتنا واستقلالنا.

وفيما يتعلق بالمسائل البيئية وبخاصة إدارة الموارد المائية عبر الحدود، والتلوث البيئي، والاحتباس الحراري فقد تحولت منذ وقت بعيد من الميدان الاجتماعي والاقتصادي، إلى ميدان السياسة، حيث اكتسبت أهمية عالمية حقا. وتواجه جميع البلدان مشكلات حماية البيئة. ومع ذلك، فإن الآثار المترتبة عليها بالنسبة للبيئة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، أكبر حجما بكثير. وأدى النمو الاقتصادي إلى زيادة الضغط على كل الموارد الطبيعية في كوكبنا. ومشكلة نقص الموارد الطبيعية ونفاذها تسبب الفقر ومشكلات اقتصادية خطيرة. ولا يمكن وقف التنمية الاقتصادية، إلا أنه ينبغي أن تسير في طريق مختلف. وينبغي أن تكف عن تدمير البيئة بهذه الصورة العدوانية. ونتيجة لبخس قيمة العناصر البيئية، تواجه كازاخستان اليوم كوارث إيكولوجية حادة مثلما حدث في بحر آرال، وبحر قزوين، ومنطقة التجارب السابقة في سيميبالاتينسك.

ويبيِّن التاريخ أن أمما ودولا قد تنازعت بسبب نقص مياه الشرب ومياه الري. وكان على الآلاف والآلاف من البشر اقتلاع جذورهم بسبب مشكلات تتعلق بالمياه. وتخفيض عدد السكان الذين لا يتوفر لهم الوصول إلى المياه المأمونة، مسألة حيوية اليوم مثلما كانت دائما. وتطالب كازاخستان كل بلد بأن يتخذ، في إطار المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، تدابير تشريعية وإدارية فيما يتعلق بالموارد المائية عبر الحدود وإدارتها.

ولقد شاركت كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في وضع برنامج خاص مشترك لاقتصادات وسط آسيا (سبيكا)، ويشتمل على كل القضايا ذات الأولوية التي تواجه المنطقة وهي: تطوير قدرة نظام النقل العابر والأنابيب المتعددة؛ وإدارة موارد المياه والطاقة؛ وحماية البيئة؛ والنمو التكنولوجي. ويشجع مثل هذا النهج الشامل على قيام تعاون إقليمي أفضل في وسط آسيا وإدماج القدرات الكبيرة للمنطقة في الاقتصاد العالمي. ويخدم ذلك المصالح المشتركة. ولذا، فإننا نحث مجتمع المانحين الدولي على أن يساهم بنشاط في برامج سبيكا، والنهوض بالنمو الاقتصادي والديمقراطي

في كازاخستان وغيرها من الدول حديثة الاستقلال في وسط آسيا.

إن الهدف ثلاثي الأبعاد للتنمية العالمية، الذي أشرت إليه في مستهل كلمتي، لا يمكن بلوغه دون أداة مشتركة فعالة. ومثل هذه الأداة نراها في الأمم المتحدة، ونحن على اقتناع من أنه ليس هناك بديل لمنظمتنا. ولكن القرن المقبل، والمهام الجديدة بالغة التعقيد التي نواجهها يتطلبان منظمة مجددة متحررة من قوالب الماضي. وهذه المسألة في أيدينا. وعلينا أن ندعم الرغبة الصادقة للأمين العام في إعادة تشكيل المنظمة بصورة جذرية.

ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نبدأ من الرأس، أي مجلس الأمن. ولقد طالت المداولات حول هذا الموضوع أكثر من اللازم. فهل سنستمر في إضاعة الوقت أم سنتخذ قرارا جماعيا مسؤولا؟ إننا نؤيد توسيع مجلس الأمن، في كل من فئتي العضوية، على أساس التمثيل الجغرافي المنصف، واحترام السيادة المتساوية لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتؤيد كازاخستان ضم ألمانيا واليابان، وكذلك بلدان نامية رئيسية في آسيا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، كدول أعضاء دائمة في مجلس الأمن، وكذلك تؤيد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين.

ونعتقد بأن قدرة الأمم المتحدة على صنع السلام ينبغي تعزيزها كذلك بصورة قوية، ونؤيد الاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الإبراهيمي (A/55/305). وفيما يتعلق بكازاخستان، فإنها تشكل قوات لحفظ السلام من خلال مشاركتها في كتيبة وسط آسيا، التي تضم ثلاثة من دول آسيا الوسطى، وكذلك إنشاء كتيبة من كازاخستان خاصة بها.

وليس ثمة شك في أن القدرة المالية للأمم المتحدة يجب أن تتوافق مع المهام الجديدة التي يطلب من المنظمة أن تقوم بها. ويتعين على كل الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وبالرغم من المصاعب الاقتصادية المؤقتة التي تمر بها كازاخستان، فإنها تحاول جاهدة أن تقوم بذلك، وهي تتخذ خطوات عملية في هذا الاتجاه. وبالنسبة لجدول الأنصبة المقررة ومنهجيته، فإننا نؤمن على الدوام بأن المعيار الرئيسي ينبغي أن يكون القدرة الحقيقية للبلد على الدفع.

لقد حددنا مهام طموحة لأنفسنا. فهل نحن على مستواها؟ إنني على يقين من أننا كذلك، إذا ما تضافرت جهودنا. وفي واقع الأمر، فإنه ليس هناك طريق آخر. وهذا هو ما يفرضه علينا عصر جديد، وتلك هي تطلعات أمتنا.

وأشكر الجمعية العامة على حسن استماعها، وأتمنى لها النجاح في جهدها من أجل بناء عالم أفضل وأكثر أمنا في القرن المقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوليداد ألفير فاليترويلا، وزيرة الخارجية في شيلي.

السيدة فاليترويلا (شيلي) (تكلمت بالاسبانية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وهي الدورة الأولى في الألفية الجديدة. وأتمنى لكم كل نجاح في رئاستكم، وأعدكم بتعاون شيلي الكامل في اضطلاعكم بمهامكم المهمة. وأود كذلك أن أعرب عن اعجابنا بالبلد الذي تمثلونه، فنلندا، وحبنا له. ونقدر أيضا الجهود المشكورة للسيد غوريراب وزير خارجية ناميبيا خلال أعمال الدورة التي انتهت توا. وبالمثل، نود أن نهنئ الأمين العام على القيادة التي أبداها منذ تقلده مهام منصبه. وإننا ندرك ونقدر التزامه بالرؤيا المتعلقة بأمم متحدة جديدة للقرن الحادي والعشرين. ونحن نشجعه على مواصلة جهوده في إصلاح المنظمة.

وليس ثمة شك في أن العولمة هو عنوان حقبتنا. واليوم لا طائل من توجيه السؤال لأنفسنا عما إذا كنا نريد المشاركة في العولمة. فالعزلة ليست خيارا واقعيا. وترى شيلي العولمة أنها حقيقة واقعة بلا منازع، ومنبع للفرص وأنها جلبت لنا فوائد قيمة للغاية. وأن انفتاح اقتصادنا قد مكننا من مضاعفة حجم الناتج المحلي الإجمالي في غضون عشر سنوات، مقارنة بنحو خمسين سنة استغرقتها المضاعفة السابقة.

وقد ساعد التقدم التكنولوجي على قربنا من المراكز العالمية الرئيسية.

إن العولمة تزيد الفرص، إلا أنها يمكن أن تزيد كذلك من الإجحاف الذي يميز النظام الدولي دائما. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد على ألا ينتج عن العولمة استبعاد يقصر منافعها على القليلين من المحظوظين. ويجب علينا أن نلتزم التزاما صارما باستحداث شكل جديد للتعاون الدولي يولي اهتماما خاصا لتوسيع نطاق التوصل إلى الاقتصاد الذي يرتكز على المعرفة.

وتدفق السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، والمعلومات والتكنولوجيا التي تتسم بهما العولمة، ينحو إلى تخطي الأنظمة الداخلية والتهرب من رقابة الحكومات. وعدم وجود أنظمة لا تعوضه عادة معايير أو سلطات أخرى. والأمر متروك لنا لكي نملأ هذا الفراغ باستخدام جميع المحافل المتعددة الأطراف المتاحة.

وحسم المشاكل اليومية التي تواجهها الشعوب في جميع أنحاء العالم يعتمد على صنع القرار الدولي الجماعي، وهذا لم يحدث من قبل على الإطلاق في تاريخ البشرية. والتحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة اليوم يتمثل في أن تنظم العولمة إلى حد ما؛ وأن تنشئ مؤسسات وتضع قواعد فعالة تعمل العولمة بمقتضاها على دفع تنمية شعوبنا إلى الأمام؛ وأن تكفل انتفاع جميع الشعوب بثمار التقدم العلمي والتكنولوجي.

وفي مؤتمر القمة الذي عقده مؤخرا رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو في كارتاخينا، كولومبيا، أسهمت البلدان التي تشكل هذه الهيئة التنسيقية السياسية الإقليمية إسهاما مشتركا في مؤتمر قمة الألفية، مؤكدة بذلك من جديد الدور الجوهري للأمم المتحدة في هذه الحقبة الجديدة التي نستهلها الآن.

وقد راودنا مزيد من الأمل والقلق في العام الماضي بالنسبة لإرساء السلام وتحقيق الأمن. وتابعت شيلي باهتمام خاص المحادثات التاريخية التي أجراها زعيما كوريا الشمالية والجنوبية في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه من هذا العام. ونهنئ زعيمي وشعبي البلدين على التقدم المحرز في مؤتمر القمة هذا البالغ الأهمية.

وقد دخل الصراع في الشرق الأوسط مرحلة حاسمة على ما يبدو. وتشجعنا أوجه التقدم الذي أحرز في هذا العام، ونشجع الأطراف على مواصلة مفاوضاتها طبقا للجداول الزمنية الموضوعة، ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونثق أن إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية ستجدان حلولا مرضية للمسائل المتبقية، ولا سيما المسائل المتعلقة بالقدس. ونرحب كذلك بانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني.

ونؤيد قرارات مجلس الأمن بوضع برنامج إنساني ضخم للعراق في إطار صيغة ”النفط مقابل الغذاء“، ونحبذ إجراء تقييم للبرنامج بصورة متواصلة. ونحث حكومة العراق على التعاون الفعال مع وكالة التفتيش الجديدة أي لجنة الأمم المتحدة للرصد، والتحقق، والتفتيش التي نعتبر أن لأعمالها أهمية خاصة.

ونتابع عن كثب التطورات في البلقان. ولا تزال بذور التعصب و ''التطهير العرقي'' موجودة في تلك المنطقة. وتنظر شيلي بخوف إلى إمكانية اندلاع صراع جديد في البلقان. ولن يمكن إرساء السلام في المنطقة إلا بالاحترام الكامل للديمقراطية ولحقوق الإنسان.

وتشغلنا الصراعات في أفريقيا. ويراودنا الأمل فيما يتعلق بدور الوساطة الهام الذي تضطلع به كيانات إقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، وبخاصة في النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونرجو أن تنجح هذه الجهود، مع جهود الأمم المتحدة، في إرساء السلام، مما يسمح لهذه القارة بالتطوير الكامل لطاقاتها الهائلة.

ويسعدنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن يعالج مباشرة آفة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في أفريقيا، ويحددها على أنها قضية تتعلق بالأمن الدولي وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. ونرجو أن تعتمد المبادرات اللازمة لمكافحة هذه المشكلة بفعالية، فهي تلقي ظلالها الثقيلة على مستقبل القارة بشكل أكبر من الصراعات المسلحة الراهنة.

وننظر بقلق إلى الصعوبات المحيطة بالاستفتاء القادم في الصحراء الغربية. وتود شيلي أن تجرى الانتخابات في أقرب وقت ممكن على أساس الاقتراع الحر والسري، مع توفير المعلومات الكافية للناخبين. وتقلقنا العقبات التي تعرقل هذه العملية.

ورغم تضاؤل آمال ما بعد انتهاء الحرب الباردة من وجود عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل القريب، فلا يزال هذا الهدف صحيحا تماما. ويشرفني أن أبلغكم بأنه في ١٢ تموز/يوليه، أودعت شيلي صكها بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأصبحت بذلك البلد السادس عشر الذي يفعل ذلك. وتطلب إلى جميع الدول التصديق على هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن لكي تصل إلى نصاب الـ ٤٤ بلدا اللازم لدخولها حيز النفاذ.

وفي مجتمعنا القائم على المعلومات، فإن المشاكل التي يعاني منها أي بلد تؤثر على المجتمع العالمي بأسره. ولا تستطيع أي دولة أن تتملص من مسؤوليتها عن تعزيز التعايش السلمي داخل الدول وفيما بينها. ومن وجهة النظر الأدبية لإنسانيتنا المشتركة، ننظر باهتمام إلى تطور مفهوم التدخل الإنساني. ولا تزال شيلي تمتثل لمبادئ عدم التدخل وتقرير المصير للشعوب. ولكن لا بد من ربط هذه المبادئ بغيرها من المبادئ التي تحظى بأولوية مساوية لها أو أعلى منها ظهرت بوضوح منذ انتهاء الحرب الباردة. فلا يمكن أن نظل سلبيين في مواجهة الكوارث الإنسانية التي تسببها الصراعات. وبالتالي، نقترح أنه في حالات معينة، وبما يتفق وميثاق الأمم المتحدة، يجب اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف ومتضافرة لتوفير المساعدة العاجلة لأولئك الذين يعانون منها. وشيلي شريك نشط كذلك في شبكة الأمن الإنساني، استجابة لمبادرة اتخذتها كندا والنرويج.

وتعتبر شيلي أن هناك حتمية أدبية وسياسية في غاية الإلحاح للتوسع في مشاركتها في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومنذ عام ١٩٩٩ استحدثنا إطارا قانونيا داخليا يتسق اتساقا وثيقا مع المتطلبات الدولية للمشاركة في هذه العمليات. وقد مكنتنا هذه التعديلات القانونية من المشاركة في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ابتداء من شباط/فبراير من هذا العام.

وبلادي على استعداد كذلك لمناقشة جدول جديد لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعتقد أنه ينبغي تعديل هذا الجدول بحيث يكون انعكاسا للحالة المالية الحالية للدول الأعضاء.

ولا يفوتنا أن نذكر عملية إصلاح مجلس الأمن. فبينما لوحظ إحراز بعض التقدم في مناقشة أساليب العمل في المجلس ودرجة الشفافية التي تتطلبها هذه الهيئة، نلاحظ أيضا أن التقدم صوب توسيع عضويته بسيط، إن كان هناك أي تقدم.

وتعرب شيلي عن شعورها بالجزع والإعياء إزاء الافتقار إلى التقدم، نتيجة لمواقف تبدو متناقضة. ومسألة حق الفيتو تزيد من تعقيد هذا الموضوع الحساس. وحتى نتمكن من القيام على نحو جاد بمعالجة مسألة الحد من حق الفيتو بهدف إلغائه في نهاية الأمر، يخامرنا الشك في أن المناقشات التي يجريها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن سوف تؤتي ثمارها.

وليست العولمة محدودة بالمجال الاقتصادي. فهي تنطوي أيضا على إضفاء الطابع العالمي على قيم ومبادئ طبيعتنا الإنسانية المشتركة، وتعزيز حقوق الأفراد، وهما موضوعان أخذ القانون الدولي يعالجهما بصورة متزايدة. والافتقار إلى الديمقراطية والحكم الرشيد، وافتقار الشعوب إلى أن يكون لها صوت، وافتقارها إلى المشاركة في الشؤون العامة في الدول الأعضاء في المنظمة، مسائل تثير قلقنا جميعا. والأمم المتحدة موجودة للأفراد، لا لأولئك الذين يحكمون. وفي إطار حتمية تركيز كافة جهودنا على الشعب، يتعين علينا أن نؤيد حقوق الإنسان والعمليات الديمقراطية ونعززها.

وشيلي بلد من البلدان التي سعت إلى عقد المؤتمر المعنون نحو مجتمع من الديمقراطيات، في وارسو، بولندا، في حزيران/يونيه الماضي. وشارك في ذلك الجمع ما يزيد على ١٠٠ عضو من أعضاء الأمم المتحدة واعتمدوا إعلانه الختامي. ونحن مقتنعون، أنه بمرور الزمن سوف يصبح مجتمع الديمقراطيات وبصورة متزايدة قوة أخلاقية فعالة داخل الأمم المتحدة، شريطة أن يحافظ على معاييره ومتطلباته الرفيعة.

وتقوم الديمقراطية على أساس العدالة، على الصعيدين الوطني والعالمي، على حد سواء. وتؤيد شيلي بحماس إنشاء محكمة جنائية دولية، وتأمل في أن تصادق جميع الدول على نظامها الأساسي. وإن إنشاء هيئة دائمة لممارسة الولاية القضائية الجنائية على أولئك الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم تقع ضمن اختصاصها يحبط الإجراءات المحلية غير العادية التي سمحت لأولئك الأفراد بالتمتع بالإفلات من العقاب، فضلا عن الحد من المنازعات القضائية فيما بين البلدان.

وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، اجتمع رؤساء الدول أو الحكومات لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة ليعلنوا بقوة ووضوح أن المسؤولية الرئيسية لمجتمعاتنا تتمثل في تحسين نوعية شعوبنا، لا سيما أكثر الناس تهميشا وفقرا. وفي هذه السنة، وفي دورة استثنائية، استعرضت الجمعية التقدم المحرز صوب تنفيذ التزامات مؤتمر القمة وأطلقت مبادرات جديدة بشأن تنفيذها بصورة حقيقية. وكانت تلك الخطوة هامة في سياق السعي من أجل إضفاء طابع إنساني بشكل أفضل على عملية العولمة. ويجب أن نواصل إدماج أهداف مؤتمر القمة الاجتماعي في سياساتنا الوطنية والمتعددة الأطراف.

وفي المجال الاجتماعي، تدرك الأمم المتحدة الحاجة الحيوية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. ودأبت شيلي على العمل مع جيراننا الإقليميين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتأكيد من جديد على مبادئ ومقترحات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولقد جددنا التزامنا بالنهوض بالمرأة، ووضعنا خطة جديدة لتحقيق فرص متساوية للرجال

والنساء. وثمة دليل ملموس على ذلك الالتزام يتمثل في حقيقة أن زهاء ثلث أعضاء مجلس وزراء الرئيس لاغوس اسكوبار هم من النساء.

ونؤكد من جديد دعم شيلي القوي للأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة سنة ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال. ونعلق أيضا أهمية خاصة على الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لحقوق ورفاهية السكان الأصليين وكبار السن.

ولقد تطوعت شيلي لاستضافة الاجتماع التحضيري الإقليمي للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يرتبط بذلك من تعصب. ونهدف إلى المساهمة في توافق الآراء على الصعيد الإقليمي في ذلك المجال، ونؤكد التزامنا الراسخ بالتسامح واحترام التنوع.

وحماية البيئة مسألة تتخطى الحدود الوطنية وأصبحت تشكل اهتماما عالميا، ويعزى ذلك بصورة جزئية إلى المجتمع المدني الدولي البازغ. وهنا، لا يزال التعاون الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، ضرورة ملحة. ولقد أرسى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو، أسس اتفاقات بشأن تغير المناخ والمحافظة على الغابات والتنوع البيولوجي. ومن الأهمية القصوى أن ننفذ تلك الالتزامات وأن نوسع نطاقها بصورة تدريجية بإبرام اتفاقات وبروتوكولات جديدة تكفل إدارة موارد كوكبنا وحمايتها والمحافظة عليها. وهذه الدورة، فضلا عن حدث ريو + ١٠ الذي سيجرى سنة ٢٠٠٢، يجب أن تواصل حفز الالتزام بمبادئ أخلاقية جديدة للحفاظ على البيئة.

ونحن نشهد عولمة الأسواق المالية، التي تؤثر تأثيرا كبيرا على تدفقات رأس المال والعملات والائتمانات، فضلا عن اقتصادات جميع الدول. وتفيد التجربة التي حصلت مؤخرا أنه إذا حدثت أزمة مالية في ناحية من أنحاء العالم فسرعان ما يترتب عليها آثار متتالية، مما يؤدي إلى انتشار الأزمة حتى إلى دول بعيدة ليست مسؤولة عن أسباب الاضطراب الإقليمي أو السيطرة عليه. ومن الظلم إلى حد كبير أن تتأثر البلدان التي تتسم بالرشد والمسؤولية في إدارة اقتصاداتها المحلية بمشاكل ليس لها شأن بها على الإطلاق. ومن الأهمية العاجلة لنا أن نجد سبلا لفرض النظام ومعايير الإدارة الرشيدة في العالم الدولي. ولا يعني هذا تعويق تدفقات رأس المال الدولية، بل يعني إنشاء إطار دولي مناسب للتصدي للمشاكل التي قد تسببها.

وتؤيد شيلي بحماس التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي صوب تحقيق التجارة الحرة من خلال إزالة القيود والقضاء على التدابير والعوائق الحمائية. وفشل مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي عقد في سياتل عام ١٩٩٩ أمر يؤسف له. ولكن لنكن صريحين: لا يعزى ذلك الفشل إلى مظاهرات المجتمع المدني، ولكنه يعزى إلى عدم التوصل إلى اتفاق بين القوى التجارية القيادية في العالم. وتواصل شيلي الاعتقاد بوجود حاجة ماسة إلى استهلال جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

ويتعين أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في إدخال تحسينات كبيرة على إدارة النظم التجارية والنقدية والمالية، كي تأخذ عملياتها احتياجات جميع البلدان في الاعتبار. ولقد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأعمال جديرة بالثناء لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة مع أنشطة مؤسسات بريتون وودز. ولكن يتعين أيضا أن تضطلع الجمعية العامة بدور هام في هذا المجال.

والقرار القاضي بإجراء حدث دولي وحكومي دولي رفيع المستوى من أجل التنمية في سنة ٢٠٠١ له أهمية قصوى، ويتعين أن نعقد العزم على المضي قدما بالالتزامات المعرب عنها في مؤتمر قمة الألفية لضمان نجاح ذلك الحدث.

ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى مرحلة جديدة في العلاقات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، لأن الشرعية السياسية الناجمة عن توافق في الآراء على صعيد متعدد الأطراف وواسع النطاق ستمكننا من تصميم هيكل مالي جديد ونظام دولي للتجارة والمبادلات يحقق المصالح المشروعة لجميع شعوب العالم.

ويرى بلدي أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال ضرورية لتعزيز تنمية بلدان ومناطق كثيرة. ولا يستطيع عالم آخذ في التحول إلى العولمة أن يهمل مبدأ التضامن، الذي يعد فكرة جوهرية في عمل الأمم المتحدة. واستلهاما بالروح ذاتها، يجب تقديم المساعدات الدولية للتخفيف من وطأة الظروف القائمة في كثير من البلدان المثقلة بالديون غير المستدامة، كي يتسنى لها أن تتصدى لتحديات التنمية.

وقد بدأت شيلي في هذا العام ولاية سياسية جديدة لمدة ست سنوات في ظروف ديمقراطية كاملة. وبلدنا يعيش في وئام تام مع المجتمع الدولي. ولدينا مجتمع مدني نشط أسهم في تهيئتنا لمؤتمر قمة الألفية. وفي شيلي احترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وتقيم محاكمنا العدل بكل صرامة شاعرة بالمسؤولية. ونتمتع باقتصاد نشط ومنفتح، وقد عقدنا العزم على مواصلة الحد من الفوارق في مجتمعنا. ونمد أيدينا للعالم من أساس ثابت في منطقتنا، أمريكا اللاتينية. ونعزز سياساتنا المتعددة الأطراف على أساس الإقليمية المنفتحة والتعاون مع البلدان ذات المعايير المماثلة في أنحاء العالم.

ونحن على يقين من أن هذه الدورة للجمعية العامة، المكرسة للألفية سوف تسجل على أنها الدورة التي بدأنا فيها التصدي للتحديات الكبيرة في زماننا وهي: إصدار الأوامر لقوى العولمة والتوسع في فوائدها لتشمل عددا من السكان متزايدا أبدا على كوكبنا. وبوسعكم أن تطمئنوا، سيادة الرئيس إلى أن وفد شيلي سيقدم دعمه الكامل لمواجهة هذا التحدي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لنائبة رئيس وفد فنلندا، السيدة مرجاتا رازي.

السيدة رازي (فنلندا): (تكلمت بالانكليزية): أدلي بهذا البيان نيابة عن السيد إيركي تيوميوجا، وزير خارجية فنلندا.

لقد فرغ رؤساء الدول والحكومات لتوهم من أكبر تجمع للأمم المتحدة على الإطلاق، وهو مؤتمر قمة الألفية. واعتمدوا إعلانا تطلعيا وطموحا هو إعلان الألفية. وهذا الإعلان يحدد، مع تقرير الأمين العام لمؤتمر القمة جدول أعمال كثير المطالب للأمم المتحدة في الألفية الجديدة. وتألقت روح جديدة في مؤتمر قمة الألفية. فعلينا أن نبقي هذه الروح على تألقها في الجمعية التي أصبحت الآن تتحمل المسؤولية عن بدء تنفيذ إعلان الألفية.

وقد أدلت رئيسة فنلندا ببيان عن ضرورة أن تظل الأمم المتحدة مهمة لدولها الأعضاء ولشعوبها. وأود أن أفصل بعض أفكارها قليلا، مع تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلى به وزير الخارجية الفرنسي، السيد فيدرين، باسم الاتحاد الأوروبي.

فمن أهم المفاهيم الملهمة التي دعا إليها الأمين العام، ثقافة الوقاية. وإذا أردنا أن تكون للأمم المتحدة أهميتها، يجب أن نزودها بالوسائل التي تجعلها تسبق التطورات. فنجاح الوقاية يتطلب فهما عميقا للأسباب الكامنة. وبفهم هذه الأسباب يمكن أن ننشئ نظاما للإنذار المبكر يتيح لنا العمل في الوقت المناسب قبل نشوب الصراعات.

والفقر أحد الأسباب الجزرية للصراعات. فكما أن نصف سكان العالم تقريبا يتعين عليهم العيش بأقل من دولارين يوميا والكفاح من أجل وجودهم، يمكن للصراعات

أن تنشب بسهولة، كما أن الفقر مهين لكرامة الإنسان. ويتطلب السعي إلى تنصيف عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بذل جهود مشتركة. والديمقراطية وحقوق الإنسان شرطان أساسيان هامان لاستدامة التنمية والقضاء على الفقر. فبدون ديمقراطية في اتخاذ القرارات، وبدون احترام لسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين وصلاح الحكم يصبح من غير المعقول انتظار نتائج مستدامة لجهود الحد من الفقر.

إن الطلب على احترام حقوق الإنسان سيظل يشكل مصير البشرية في المستقبل. ومن أهم إنجازات الأمم المتحدة تدوين مجموعة أساسية من معايير حقوق الإنسان. وعلى الحكومات التزام بأن تطبق هذه المعايير. والأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة التي لها ولاية أولية لكفالة احترام حقوق الإنسان. فينبغي أن تولى مزيدا من الاهتمام وتوفر مزيدا من الموارد من أجل الإعمال والتمتع الكاملين بهذه الحقوق على الصعيد العالمي.

والعولمة ليست عملية لا يمكن تلافيها فحسب، بل هي أيضا مفيدة بشكل عام للتنمية البشرية. وعولمة اليوم ليست مجرد استمرار لعملية تدويل مألوفة في مجال التجارة وتكامل الأسواق وتنامي الترابط. ففي هذه العمليات نصادف ظاهرة التغير من الكمية إلى النوعية. واستنباط التكنولوجيات الجديدة يضاعف الآثار الإيجابية والسلبية معا المترتبة على العولمة. وأرى أن الأغلبية الغالبة من سكان العالم تستفيد من العولمة. وحقق البعض منها مكاسب هائلة. وعلى هذا النحو فالأمر لا يشجب، ولكن في الوقت نفسه ثمة أناس كثيرون خاسرون في العملية ذاتها. وهناك أكثر منهم يخشون من التهديدات والخسائر المحتملة التي يتوقعونها كآثار سلبية للعولمة. وأكثر من هؤلاء قلقون حيال ما إذا بقيت العمليات العالمية قيد السيطرة. ولهذه الأسباب يهمنا بالغ الأهمية أن نكون قادرين على مواجهة تحديات العولمة والتصدي لكثير من آثارها السلبية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ساخوف (بيلاروس)

وعلى الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وسائر النشطاء الدوليين أن يستجمعوا قواهم لاعتماد وتنفيذ القواعد المشتركة اللازمة لتسخير قوى العولمة الإيجابية. وينبغي أن ينفذ تحرير التجارة والقواعد التجارية برعاية منظمة التجارة العالمية بطريقة تكفل أن ينعم الجميع بفوائدها، وخاصة أشد الناس فقرا، إلى جانب توفير الحماية لبيئتنا المشتركة.

ومن جوانب إدارة العولمة ضرورة تعزيز الاستقرار والشفافية والسلوك المسؤول في الأسواق المالية الدولية. وعلينا أن نتصدى للاضطرابات التي تنجم مثلا عن تحركات رأس المال المضاربة على المدى القصير. وتستحق المبادرات من قبيل الضرائب المفروضة على حركة العملات، وما تسمى بضريبة توبين، دراسة متأنية. فلو كانت هذه الضريبة، كما توضح بعض الدراسات، غير عملية، فمن المهم أكثر من ذلك أن تقترح وتعتمد وسائل وأدوات أخرى لتحقيق الهدف نفسه.

ومن آخر التحريات الفجوة الرقمية التي أوجدتها الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وليس العلم بالحواسيب وبشبكة الإنترنت غاية في حد ذاته. فلا بد له أن يخدم أغراض التنمية وهي: التعليم، ومحو الأمية، والرعاية الصحية، والتمكين والشمول. وبسد الفجوة الرقمية نساعد البلدان النامية على اللحاق بالاقتصاد العالمي القائم على المعرفة. وعلى المدى البعيد ستحمل الثورة الرقمية أكبر الامكانات بالنسبة للبلدان النامية. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستمكن البلدان النامية من التقدم بسرعة.

إن جدول الأعمال العالمي الذي حددته المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات تصدى للاحتياجات الأساسية الكثيرة لحياة الإنسان التي ينبغي أن نوليها اهتمامنا المشترك خلال تنفيذ عملية العولمة. وقد أحرز تقدم في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والسكان والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة والمخدرات والقضايا البيئية وقضايا أخرى كثيرة. وفي الألفية الجديدة، يجب أن نركز اهتمامنا على التعجيل بتنفيذ خطط العمل المعتمدة في هذه المؤتمرات. بيد أن البنود المدرجة في جدول الأعمال آخذة في التزايد فإن مسائل الأطفال وفيروس نقص المناعة البشري/مرض الإيدز (متلازمة نقص المناعة المكتسب) والعنصرية والتمييز العنصري وتمويل التنمية وأقل البلدان نموا وكذلك التنمية المستدامة والبيئة تتطلب المزيد من الاهتمام العميق من المجتمع الدولي. بل إنني أخشى ينحصر جدول أعمالنا في هذه المسائل وبنود جدول الأعمال المتزايدة تقتضي اتساقا في منظومة الأمم المتحدة وأعمالها وكذلك الدول الأعضاء.

ومهما كان تنفيذنا لجدول الأعمال العالمي جيدا، ومهما لجأنا إلى الإجراءات الحمائية، ينبغي أن تكون لنا وسائل محسنة لحسم الأزمات والصراعات بأكثر الوسائل وفي أسرع ما يمكن. وفنلندا ترحب بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام بشأن قيام فريق من الشخصيات البارزة بإلقاء نظرة انتقادية على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتضمن تقرير الإبراهيمي اقتراحا بشأن إخضاع عمليات السلام لإصلاح شامل. ومن الضروري أن تناقش بالتفصيل هذا التقرير دون إبطاء، فهناك دروس ينبغي أن تتعلمها الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وعلينا بوجه خاص أن نتعلم من الاخفاقات لكي لا نكررها، بيد أن علينا أيضا أن نتعلم من النجاحات وأن نتبنى وسائل العمل المفيدة.

ويلزمنا أن نتصدى لمسألة استمرار عمليات حفظ السلام بأكملها من وجهة النظر الوقائية. ومن الأهمية البالغة أن نحول دون تفجر الأزمات. فالوقاية تشكل أحد العناصر الهامة إبان الأزمة فيما نحاول وضع حد لتصعيدها، وبعد الأزمات، تستمر الأعمال الوقائية في مجال بناء السلام في فترة ما بعد الصراع، ونحتاج إلى أن نقلل إلى أدنى حد النتائج المترتبة عليها وكذلك مدة دوامها، ناهيك عن تكرارها. وكوسوفو تشكل مثالا بالغ الأهمية على ذلك.

وبديهي، القول إن الأمم المتحدة في حاجة إلى قدرة على الاستجابة السريعة، والى موظفين مؤهلين وذوي خبرة للاضطلاع بالعمليات وكذلك إلى الأموال اللازمة للإنفاق عليهم. ومن شأن ذلك أن يسهل التصدي إلى الطلب المتزايد على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وينبغي التوسع في النهج الانتقادي الذي اتبعه الإبراهيمي في تقريره ليشمل مجالات وأنشطة أخرى للأمم المتحدة من أجل تحقيق الكفاءة داخل المنظمة. ومن شأن إعادة التنظيم وإعادة تحديد الأولويات أن توفرا الموارد البشرية والمالية على حد سواء للمجالات الأساسية لمسؤولياتنا.

وحدثت تطورات إيجابية في بعض الأزمات المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ وقت طويل، ومن بين الأمثلة المشجعة للغاية التقارب الحاصل في شبه الجزيرة الكورية. وفنلندا ترحب بالتطور الإيجابي في مجال تحقيق السلام والاستقرار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، وتشجع الطرفين على النهوض بعملية الحوار. وفنلندا ترحب أيضا بانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ونأمل أن يؤدي هذا إلى سلم عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

إن عملية بناء الدولة في تيمور الشرقية قد بدأت بنجاح، ويحدونا الأمل في أن تؤدي الفترة الانتقالية إلى الاستقلال الكامل لتيمور الشرقية، بيد أن الأحداث الأخيرة ضد موظفي الأمم المتحدة في تيمور الغربية تعرض للخطر التقدم المحرز وقدرات منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة، ونحن نؤيد بشدة أيضا الجهود التي يبذلها الأمين العام للتوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة القبرصية.

والتطورات في أفريقيا لم تكن مشجعة. وأشعر بأسف عميق إزاء أنه لم توفر الضمانات لكل عمليات الأمم المتحدة من قبيل عملية سيراليون، بيد أن إريتريا وإثيوبيا قد توصلتا إلى اتفاق ويمكن البدء بتنفيذ عملية الرصد الدولية ويسعدني أن أعلن أن فنلندا ستشارك في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وينبغي أن نحول دون استمرار الأزمات المتعددة الأبعاد وأن نحتويها ونحسمها من خلال استخدام الوسائل المتعددة الأبعاد المناسبة. والتصدي لها يتطلب التعاون فيما بين مختلف المنظمات، من قبيل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية، وهذا غيض من فيض. وقد أوضحت التعقيدات التي تتصف بها الأزمات أن من غير الممكن أن تعالج منظمة واحدة كل جوانب أزمة عسكرية ومدنية وإنسانية ما. والتجارب المؤسفة، وعلى سبيل المثال التجارب في البلقان، تذكرنا بالنواقص الكثيرة التي ما زالت تعتري قدرات المجتمع الدولي لمنع حدوث صراعات واحتوائها، ومن الضروري تقسيم العمل بين المنظمات بشكل أكثر وضوحا. وينبغي أن تركز جهودها على ما تحذق فعله مع تطبيق مبدأ الميزة المقارنة، وفي أي عملية، ينبغي مراعاة تحقيق التكامل والتعاون واستبعاد التنافس.

ومن الضروري القيام بأعمال متسقة للتصدي للحالات مع مراعاة المفهوم الشامل للأمن، وأشدد على الحاجة إلى تعزيز قدراتنا المدنية في مجال إدارة الأزمات في كل الميادين ذات الصلة. وتتطلب الأزمات المعقدة خبرات فنية في مجالات الشرطة المدنية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة والمساعدة الانتخابية وبناء المؤسسات والتعمير وإعادة التأهيل الاقتصاديين وكذلك وسائط الإعلام المحايدة. ومثلما جاء في تقرير الإبراهيمي ، هناك حاجة في الأمم المتحدة إلى إجراء تغييرات في العقائد والى تخطيط استراتيجي أكثر شمولا من أجل التصدي لصراعات معقدة كثيرا ما تحدث داخل دولة ما.

ولا يمكن الفصل بين السلم والأمن، ونزع السلاح هو جزء من عمل شامل ومتكامل في مجال منع حدوث الصراعات وتعزيز الدخول في حوار عالمي بشأن السلم والاستقرار واتفاقات تحديد الأسلحة، بما فيها معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تشكل حجر الأساس للأمن الدولي. والنجاح الذي حققه المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أوجد زخما جديدا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وينبغي أن تصدق جميع الدول على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونأمل في سرعة دخول معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية) حيز النفاذ كما أننا نتطلع إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة ستارت الثالثة.

ومن بين شواغلنا الأساسية سباق التسلح الإقليمي، فمن الضروري أن نكفل ألا تستحدث البلدان القليلة التي ما زالت خارج نظام معاهدة عدم الانتشار أسلحة للدمار الشامل، وكذلك فإن الأسلحة التقليدية وبخاصة الألغام

الأرضية المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زالت تثير القلق في الصراعات الإقليمية والداخلية. وينبغي أن يهدف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه إلى تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق باعتماد نهج شامل يدمج بين الأمن والتنمية.

ومن الضروري أيضا اتخاذ إجراءات دولية مكثفة في مجال إزالة الألغام، لأغراض إنسانية، وبخاصة في حالات ما بعد الصراع حيث يستمر وقوع السكان المدنيين ضحايا للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وأود أن أنضم إلى الأمين العام في النداء الذي وجهه إلى كافة الدول للتوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في أقرب وقت ممكن. ومن المهم الآن أن نبني على ما أنجز في مؤتمر روما وبعده وأن نكفل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في وقت مبكر مع احترامنا بشكل تام لتكامل نظامها الأساسي. وثمة عدد أكبر فأكبر من الدول، بما فيها دولتي، قد اقتربت من مرحلة التصديق على نظام روما الأساسي. ونحن نثق بأن كل الدول ستسلم على المدى الطويل بفوائد وجود محكمة جنائية دولية دائمة.

والإرهاب من بين الشرور التي علينا أن نحاربها بحزم وفعالية ليتمكن كل شخص من العيش والسفر بحرية في العالم دون أن يخشى أن يقع ضحية لجريمة اختطاف، ولقد أجرينا مفاوضات داخل إطار الأمم المتحدة بشأن إبرام ١٢ اتفاقية رئيسية لمكافحة الإرهاب توضح أن العمليات الإرهابية إنما هي أعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها على الإطلاق مهما كان هدفها. ومن البديهي أن ينطبق هذا أيضا على الوسائل التي تستخدم في محاربة الإرهاب.

وترحب فنلندا بمبادرة الأمين العام لإتاحة الفرصة لتوقيع أي معاهدة أو اتفاقية مودعة لدى الأمين العام. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشير إلى اتفاقية تامبيري بشأن توفير موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية لتخفيف حدة الكوارث وعمليات الإغاثة. وتود فنلندا، بوصفها البلد المضيف للمؤتمر ذي الصلة، أن تشجع جميع الدول على توقيع الاتفاقية والتصديق عليها بحيث تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وتتطلب المقاصد التي يحتضنها الميثاق والتحديات الجديدة التي تواجهها الأمم المتحدة، دعما لا يتزعزع للأمم المتحدة وللتعددية من دولها الأعضاء. والأمم المتحدة تعبير عن إرادة دولها الأعضاء للتداول والعمل بصورة تعددية. وهناك أسباب كثيرة لكون التعددية هي الطريقة المفضّلة، وربما الوحيدة، المستدامة لمعالجة المشاكل. وهي تضم جميع الفاعلين اللازمين للحلول طويلة الأجل للصراعات. وهي توفر الشفافية التي يحتاجها حسم الصراعات الحديثة. وهي تعزز الاحترام للقانون الدولي عامة. وهي، أخيرا وليس آخرا، تقلص إمكانية استخدام القوة بدون ضرورة لذلك أو بصورة غير متناسبة.

ومن شأن الميل نحو التصرف من طرف واحد ألا يؤدي سوى إلى إعادة فتح باب الانقسامات القديمة أو إيجاد انقسامات جديدة. والأمم المتحدة معقل للتعددية وينبغي أن تستخدم لحماية أسبقية الإجراءات التعددية. وفي هذا الصدد، يجب أن نضمن قدرة الأمم المتحدة على العمل بفعالية عندما تدعو الحاجة. ويجب تعزيز دور وقدرة الأمين العام لتمكين المنظمة من العمل عندما تكون بغير ذلك مهددة بالشلل.

وفي هذا السياق أريد أن أوضح أن القدرة على إدارة الأزمات، الجاري إنشاءها في الاتحاد الأوروبي، سوف تكون في خدمة المجتمع الدولي. ولا يقصد بها صيغة التدخل من طرف واحد. وسيسهم الاتحاد في السلام والأمن

الدوليين طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأهداف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأمن الأوروبي.

ولكي ينجح هذا النوع من التعددية، يجب أن تقوم جوانب تمويل الأمم المتحدة على أساس سليم ومستدام وعادل. وهذا أمر هام بالنسبة لقوتها ومصداقيتها. ويجب أن يفي الجميع في الوقت المحدد بالتزامات الميثاق المتصلة بسداد الاشتراكات بالكامل وبدون شروط.

وما فتئ التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية ناجحا جدا ويجب تكثيفه وتيسيره. كما يتعيّن توسيعه ليشمل كل المجتمع المدني. والتحديات الراهنة هائلة بحيث لا تستطيع الأمم المتحدة أن تتحملها وحدها. وإنني أثني على الأمين العام لمبادراته المتعددة في هذا الشأن. وأذكر، بصفة خاصة، مبادرته المحكمة العالمية التي تسعى إلى إشراك الشركات في النهوض بمعايير العمالة العادلة، واحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة. والتعاون مع المجتمع المدني ضرورة للألفية الجديدة. وهناك حاجة إلى الشراكات القوية لمواجهة التحديات المطروحة كل يوم في العالم الحاضر. وينبغي تعزيز وتشجيع هذا الاتجاه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد روبرتو فلوريس برموديز، وزير خارجية هندوراس.

السيد فلوريس برموديز (هندوراس) (تكلم بالاسبانية): إنه لشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة التي ستكمل مؤتمر قمة الألفية الأخير بتقديم مساهمة أساسية للمرحلة الحالية من الانتقال نحو أمم متحدة تساير الواقع.

ويجب أن يصبح السلم والأمن الدوليان، مع التعاون والتضامن من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة، الأدوات الأساسية لمنظمتنا الجديدة في الألفية الجديدة. ويتطلب السلم والأمن التزاما متجددا بالقانون الدولي والاحترام الكامل لقرارات محكمة العدل الدولية والامتثال المخلص لها، والامتثال الوطني بالمعايير التي تفرضها المعاهدات، وحسن النية في تطبيق القوانين بدون التساهل حيالها من جراء البرامج السياسية المحلية.

وتعتبر هندوراس، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة، أن قرارات محكمة العدل الدولية أساس متين لحسم الصراعات الدولية وأنها تمثل الأعراف الأساسية للتعايش فيما بين الدول بدعم من مجلس الأمن بوصفه الضامن لتنفيذها.

ويتطلب السلام والأمن فيما بين الدول ترسيم المناطق البرية والبحرية بما يتفق مع قواعد القانون الدولي. وهما يتطلبان احترام الحقوق التاريخية وعدم استعمال القوة. وبالحدود المحددة وحدها يمكننا أن نقرر بوضوح الإسهام الذي يمكن أن يقدمه كل منّا إلى قضايانا المشتركة وتعزيز التضامن على أساس ثقافة السلام.

لقد حققت السنوات الألف التي مضت جوانب تقدم بارزة في تاريخ البشرية. ولكنها خلّفت لنا أيضا مهاما يتعين اتمامها تتصل بمشاكل مثل العنصرية وكره الأجانب، وترسانات الأسلحة من مختلف الأحجام، وآثار ثقافة العنف والتدمير. وهذا هو السبب في أننا نؤيد بثبات دعم عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نرحب بالحوار البنّاء الذي بدأته الكوريتان في محاولة لتطبيع علاقاتهما، كما نرحب بالحلول السلمية لأي مجتمع مقسّم.

وفيما يتعلق بالعولمة، يجب علينا ألا نعالج الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما الرفاه الاجتماعي أيضا. والتعليم جواز سفر للمستقبل، ولكن عندما يكون التعليم هو نفس التعليم الذي نوفره للجميع، وليس للأقلية فحسب، وعندما يكون التعليم مؤكدا للحياة ويشجع على التغيير بما يعلم جميع البشر الموجودين على الأرض أن يعيشوا معا.

ولهذا الغرض، وكما أوضحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يجب أن نتعلم لنعرف، ويجب أن نتعلم لنفعل، ويجب أن نتعلم لنكون. وفي هذا المجال نعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمتنا يجب أن يعزز ويتابع مبادرته المتعلقة بنشر المعلومات التكنولوجية بقدر أكبر على النحو الذي اقترحه أعضاؤه خلال الجزء رفيع المستوى هذا العام. ويجب أن يحاول منع التفاوت في التنمية التكنولوجية التي لا تفيد سوى البلدان الصناعية.

ويلاحظ ملايين البشر بدهشة أنه توجد حقائق تختلف جدا عن ظروفهم الصعبة. وعندما يحاولون السفر إلى ذلك العالم المدهش، وإلى ذلك الحلم من الأمل، يجدون أن الحدود موجودة بالفعل وأنهم ليسوا أحرارا إلا في مواصلة الحلم.

إن العولمة عملة ذات وجهين. فمن جهة، هي تنتج الثروة والمنافع والإمكانيات، ولكنها من الجهة الأخرى، تنتج الفقر والإجحاف بل وأشكالا جديدة من الاستبعاد. وبدلا من ذلك ينبغي للعولمة أن تقيم لمصلحة الجميع عالما بدون أي استبعاد. ومسؤوليتنا هي أن نحقق عولمة تنمية الكائن البشري.

وتشارك هندوراس في عملية التكامل في أمريكا الوسطى. ونرى في هذا وسيلة ليكون لدينا حضور أكبر ولنكون أكثر فعالية في هذا العالم المترابط. ولهذا فإننا ندعم بنشاط تعزيز العملية المؤسسية للتكامل في أمريكا الوسطى.

وعلى الرغم من ضروب التقدم التي تحققت في الألفية الماضية، فإن شروط التجارة لا تزال تعمل ضد تنمية العديد من بلداننا. وكان لزيادة أسعار النفط أثر مدمر على أضعف الاقتصادات، ومن المفارقات أننا كلما زدنا الإنتاج وكلما فتحنا أبوابنا للتجارة الدولية وأزلنا الحواجز، وواجهنا المزيد من العقبات التي تحول دون وصولنا إلى الأسواق الدولية. وهذا يُحدِث أزمة لقدرتنا على التصدير. وينبغي لعولمة التجارة أن تعود بفوائد في كلا الاتجاهين.

وبالإضافة إلى عدم التماثل والفوارق التي أشرت إليها، هناك أيضا تهديدات من ضروب شتى لا يمكن لأي دولة، مهما كانت قوية، أن تواجهها على نحو ناجح بمعزل عن الدول الأخرى. وقد أولى تقرير الأمين العام المقدم إلى مؤتمر قمة الألفية من الأهمية لموضوع البيئة بقدر ما أولى للسلام والتنمية. وهذا يدل على أنه تبين لنا في سنة ٢٠٠٠ أنه يتعين علينا، بالإضافة إلى تحقيق السلام والتنمية، أن نعتني ببيئتنا. وإذا لم نفعل ذلك سيظل مستقبل البشرية مهددا. وإننا مهددون على نحو متزايد في كل يوم بنقص مياه الشرب، والتصحر، وتدمير طبقة الأوزون وتغير المناخ. وينتج عن هذه العمليات زيادة في الكوارث الطبيعية. وكان بلدي، هندوراس، ضحية لكارثة ذات أبعاد مأساوية. ولذا فإننا نولي هذه الأولوية للعناية بالبيئة وللتوعية بكيفية تعزيزها والمحافظة عليها.

وضرورة السيطرة على إنتاج غازات الدفيئة، واتساع ثقب طبقة الأوزون، وانخفاض إنتاج الأوكسجين، وتلوث المياه العذبة والمالحة، وانقراض آلاف الأنواع الحية – كل هذه الأمور تشكل جزءا من ذلك الشاغل الذي يجب أن نواجهه معا.

وكذلك، لا يمكننا أن نكافح الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات مكافحة فعالة إلا إذا عملنا معا وفي تنسيق بيننا. وإذا لم نفعل، نكون معا مسؤولين باعتبارنا متواطئين في تدمير آمال الشباب والأطفال.

ويتعين على منظمتنا أن تبذل المزيد من الجهد للتغلب على التباين بين الوفرة والعوز، هذا التباين الذي تكثر جدا الأمثلة الملموسة عليه. فعلى سبيل المثال، تُنتج اليوم مئات الآلاف من الأدوية، غير أن ملايين البشر

المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز يحتاجون إلى الحصول على هذه الأدوية إذا كان لا بد من تخفيف آلامهم. ومن المفزع حقا أن العالم ينتج آلاف الأطنان المترية من الغذاء الزائد عن الحاجة لإطعام سكانه، غير أن أناسا يموتون من الجوع وسوء التغذية. وإن فقر وجوع الملايين من البشر ليمثل إساءة للبشرية وإهانة لكرامة الأفراد. ويوجد هنا مجال لتحسين التعاون.

ولا تزال منظمتنا تواصل بذل جهودها الهامة لمنع الصراعات في العالم. وكانت هناك إنجازات عديدة في مجال تنفيذ آلية لإحلال النظام والسلم في العالم، بما في ذلك أنشطة حفظ السلام وعمل المحاكم الدولية. وشهدنا أيضا تقدما في نزع السلاح، ولا سيما في مجال أسلحة الدمار الشامل. وإذ تعي هندوراس مسؤولياتها الدولية، في المدى الذي تسمح به مواردها، فإنها تسهم أيضا في إحلال السلم والأمن الدوليين، بمشاركتها في بعثتي هايتي والصحراء الغربية.

ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا كشريك في عملية التنمية في العديد من البلدان حول العالم. فهو يعمل مع الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. والبرنامج الإنمائي يمثل شريكا موثوقا به ونشطا في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتوسطة والطويلة الأجل للإسهام في الحد من الفقر. وكان اجتماع المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، المعقود بالأمس، ناجحا للغاية في تعزيز إصلاح البرنامج الإنمائي. وتشارك هندوراس بنشاط في هذه العملية.

واليوم لم يعد عالم المواجهة ذات القطبين قائما، وقد حل عصر التعاون. ومع ذلك فإن منظمتنا لا تزال تستبعد دولا أسهمت في التنمية، وتمثل ملايين البشر وتشارك بفعالية في الاقتصاد العالمي. ولهذه الأسباب ولغيرها مما ذكرناه كثيرا في الجمعية العامة وفي محافل دولية أخرى، يجب أن تشارك هذه الدول في مناقشاتنا وقراراتنا. ومن هذه الدول جمهورية الصين.

وفي حلول فجر الألفية الجديدة يتعين علينا تعزيز عضويتنا، وتوسيع تمثيل الشعوب والأمم وضمان تمثيل أكثر عدالة وتوازنا في مناقشات وقرارات مجلس الأمن. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتقد هندوراس أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يفسح المجال أمام شركاء التنمية المهمين وممثلي العالم النامي، على أساس التمثيل الجغرافي المنصف وبتوافق آراء المجموعات الإقليمية الموجودة.

ونعتقد أيضا أن حق النقض الذي يتمتع به حاليا عدد محدود من الدول يجب أن يقتصر على موضوعات وظروف محددة، حتى لا يستخدم لمجرد حماية المصالح المكتسبة.

وتتطلب رؤيتنا لتجديد الأمم المتحدة أن تصبح منظمتنا أكثر كفاءة، وأكثر نشاطا وأكثر مسؤولية؛ وأن تُدار بنظام مالي مُعافى؛ وأن تعود على شعوب العالم بنتائج ملموسة أكثر. ولهذا فإننا نؤيد نتائج عمل الفريق العامل التابع للجمعية العامة ونعتقد أن إصلاح المجلس وزيادة عضويته يجب أن يقوم على أساس أوسع توافق ممكن في الآراء وأن يتماشى مع التمثيل الجغرافي العادل، الذي يمكّن البلدان النامية من أن تسهم إسهامات كبيرة في عملية صنع القرار لتقوية السلم والأمن العالميين.

ويجب على منظمتنا أن تباشر نقدا ذاتيا وأن تكون أول من يقترح التغيرات اللازمة في أساليب عملها. وينبغي للحوارات المواضيعية الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء ووضع خطط للعمل أن تحل محل المؤتمرات المطولة والمكلفة، والتي ليس من السهل دائما رؤية نتائجها الملموسة. وينبغي لهذه المؤتمرات الضئيلة القيمة عمليا أن تُستبدل بمناقشة مخلصة في

الجمعية العامة، وينبغي تبسيط الإجراءات بغية أن تُوفَّر على المنظمة المبالغ الضخمة التي نبددها حاليا بسبب ازدواجية الجهود.

وأختتم بالإشارة إلى مؤتمر قمة الألفية المعقود في الأسبوع الماضي تحديدا. وأود أن أذكِّر بفكرة رئيس جمهورية هندوراس، السيد كارلوس فلوريس، القائلة إن الأمم المتحدة يمكنها أن تعمل، ويجب عليها أن تعمل، لتحقيق التعايش المطلوب بين الفقراء والأغنياء، والكبار والصغار، عن طريق المساواة السيادية والتضامن الإنساني.

وقال رئيسنا ما يلي:

”وبدلا من عالم يوجعه الفقر والإجحاف بالنسبة للغالبية الساحقة، ينبغي للعالم أن يمثل جماع شعوبه مع استيفاء حاجاتهم الأساسية ومتطلباتهم الضرورية على الأقل“. (A/55/PV.3)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أندريا ويلي، وزيرة الخارجية والثقافة، والشباب والرياضة في ليختنشتاين.

السيدة ويلي (ليختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ ملاحظاتي بتهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وأتمنى لكم كل النجاح في توجيه هذه الجمعية نحو إحراز نتائج مثمرة، وأتعهد لكم بالدعم الكامل من وفد ليختنشتاين. وأود كذلك أن أهنئ توفالو، أحدث الأعضاء، على انضمامها إلى الأمم المتحدة، وأرحب بتوفالو، على وجه الخصوص، بين مجموعة البلدان الصغيرة.

لقد تشرفت بالمشاركة في المناقشة العامة سابقا، ولكن هذه السنة خاصة للغاية. فهي توافق الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لعضوية ليختنشتاين في الأمم المتحدة. وأود لذلك أن أدرج في ملاحظاتي بعض القضايا التي تعلق ليختنشتاين عليها أهمية خاصة في مشاركتها في الأمم المتحدة. وبالنسبة لإمارة ليختنشتاين، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة، ترمز الأمم المتحدة إلى حماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وتعزيز القيم المشتركة.

لقد واجهت الأمم المتحدة تحديا خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، على وجه الخصوص، في الاضطلاع بدورها الصحيح سعيا لإقرار السلم والأمن. ومع أن جهودا ملحوظة قد بذلت، إلا أن بعض حالات الصراع ما زالت لا تسمح بحفظ السلام بصورة فعالة. وعندما دعا الأمين العام في السنة الماضية لثقافة الوقاية، أيد وفدي أفكاره تأييدا تاما، وما زلنا نؤمن بأن منع الصراعات يجب أن يكون المفهوم الأساسي للحفاظ على السلام. وكلنا يعرف أن منع الصراعات يمكن أن ينقذ مئات الآلاف من البشر. كما أن الطاقة السياسية والموارد المالية الضخمة يمكن استخدامها في أغراض أخرى. وإن مصطلح ”ثقافة الوقاية“ ينطوي على نهج شامل لأنماط مختلفة من المشكلات. ومع ذلك، فإن النُهُج الوقائية يمكن أن تصورها على أنها تهديد لسيادة دولة ما. والفكرة الكلاسيكية للمصطلح لم تعد تمكننا، على ما يتضح، من مجابهة الحقائق المتغيرة في العالم. وإن سيادة الدول تبقى حجر الزاوية للأمم المتحدة. لذلك، فإن إيجاد ثقافة للوقاية عملية تتطلب جهدا متضافرا من أعضاء الأمم المتحدة ككل. والتصدي للأسباب الأساسية لكثير من الصراعات الداخلية اليوم، سوف تشكل خطوة أخرى نحو الوفاء بهذه الحاجة الإنسانية، والسياسية والاقتصادية. وقد طرحت ليختنشتاين لسنوات عديدة أفكارا ومقترحات حول نهج وقائي يتصل بالمشكلات الناشئة عن تطبيق حق تقرير المصير. ولقد حان الوقت لنحرر أنفسنا من الفكر المتحيز والبالي ولندرك أن التطبيق الفعال والممارسة الفعلية للحق في تقرير المصير هو أساس منع الصراعات الداخلية والتفكك العنيف للدول.

وإن اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام ١٩٩٨، كان خطوة تاريخية. وكان انتهاء اللجنة التحضيرية من العمل بشأن عناصر الجرائم والنظام الداخلي، هذا الصيف، خطوة أخرى إلى الأمام، كما أن عملية التصديق تبشر بالخير. ونأمل في أن نتمكن من المساهمة في إنفاذ النظام الأساسي بسرعة. ومن الأهمية بمكان أن يتم الحفاظ على نزاهة نظام روما الأساسي خلال الفترة المتبقية من عمل اللجنة التحضيرية. فسمات المحكمة الجنائية الدولية كثيرا ما كانت موضع إشادة. كما أن قدرة المحكمة على الوقاية هي إحدى سماتها البارزة بالتأكيد. ووجود محكمة جنائية فعالة سوف يمثل إسهاما مهما في إنهاء ممارسة الإفلات من العقاب، التي سادت لفترة طويلة دون أن تواجه تصديا جادا لها.

وليختنشتاين أيدت دوما تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك مجلس أوروبا، ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان ومنع الصراعات وإعادة التأهيل عقب الصراعات.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يمكن أن يسهم أيضا في منع الصراعات. وهذا ليس مجرد شاغل مشروع لنا جميعا بل إنه واجبنا. ومنذ أن أصبحت ليختنشتاين عضوا في الأمم المتحدة قبل عشر سنوات، والقضية هذه ذات أولوية قصوى. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت حقوق الإنسان أكثر أهمية في السياسة الخارجية وفي الاقتصاد العالمي. وهناك وعي متزايد بأن قضايا حقوق الإنسان لا يمكن النظر فيها بمنأى عن غيرها، حيث أن هناك صلة واضحة بين حقوق الإنسان والازدهار الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، والسلم والأمن.

ويجب أن يكون تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أساس المساواة الكاملة في مجتمع مستقر، ويجب أن نستمر في اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل تحقيق تقدم المرأة وتمكينها الكاملين. وقد وقّعت في الليلة الماضية مع اثنتي عشرة وزيرة خارجية أخرى رسالة موجهة إلى الأمين العام أوردنا فيها الاحتياجات الخاصة للمرأة في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والرعاية والعلاج، ودعونا أعضاء الأمم المتحدة لأن يراعوا الحاجة إلى تعزيز توافر التعليم، والاختبار، والنصح، والرعاية والعلاج، وهي الأمور التي تلبي الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات.

وتؤيد ليختنشتاين تماما مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالأشخاص، والجرائم ضد الأطفال، وكذلك مكافحة غسل الأموال. وأصبحت الجرائم المالية من الشواغل الرئيسية المتزايدة في العالم المالي المنفتح، والذي يتسم بسرعة تنقل الأموال والتطور السريع في أساليب السداد الجديدة.

ونرى أن التعاون الدولي في المكافحة العالمية لغسل الأموال لن يتعزز إلا إذا عملت جميع مراكز الخدمات المالية الدولية على التنفيذ الكامل للمعايير المتفق عليها دوليا، ولهذا، تؤيد حكومة بلدي تأييدا كاملا أهداف محفل الأمم المتحدة للبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال. ويجب أن يكون هذا النهج شفافا، وشاملا، وغير تمييزي، والعمل الإيجابي الذي سبق أن اتخذته فرادى البلدان، أو تتخذه الآن، يجب الاعتراف به على الوجه الصحيح. وأي نهج تأديبي، بما في ذلك وضع قوائم وفرض جزاءات على فرادى السلطات القضائية، فضلا عن عدم التمييز بين مكافحة غسل الأموال والقضايا الضريبية يتعارض مع روح التعاون الدولي. ولهذا نأسف، على وجه الخصوص، للإجراءات التي اتخذتها مؤخرا بعض الهيئات الدولية والإقليمية ضد بعض المراكز المالية، بما فيها لختنشتاين. والافتقار إلى الشفافية، والأسلوب الذي تم به ذلك لا يتفقان والمبادئ والإجراءات الراسخة للتعاون الدولي.

وهذه المبادئ والإجراءات الراسخة يجب أن توجه التعاون بين الدول وحل الصعوبات التي قد تكون لديها. ويجب تناول التعاون الدولي بنفس الطريقة عندما تتعامل الدول الكبرى مع الدول الصغرى وعندما تتعامل الدول الصغرى مع الدول الكبرى. ويجب ألا يسمح لأية منظمة بأن تحيد عن الممارسات الراسخة في العلاقات الدولية. ويجب ألا يفسر تعاون الدول الصغرى على الإطلاق على أنه استسلام، فالتعاون ينطوي على مراعاة حقوق الجميع ومصالحهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نادزدا ميهايلوفا، وزيرة خارجية بلغاريا.

السيدة ميهايلوفا (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا، باسم وفد بلغاريا، أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، على اضطلاعكم بهذه المهمة الضخمة، ألا وهي ترؤس دورة الألفية الهامة هذه للجمعية العامة، وأتمنى لكم كل النجاح في قيادتها إلى اختتام مثمر.

اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن جمهورية بلغاريا تؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، بوصفها بلدا منتسبا إليه.

لقد تميز العام الماضي بمجموعة من الأحداث التي توجها مؤتمر قمة الألفية. ونتوقع أن تتخذ هذه الجمعية العامة قرارات بتوافق الآراء تهدف إلى تدعيم الأمم المتحدة وجعلها أكثر كفاءة، بحيث تتمكن من تقريبنا من الرؤيا المشتركة لمستقبل أفضل، خال من آفات الصراع والحرب، والفقر والمرض، والتخلف ونقص التنمية، يرتكز على السلم والأمن، والتنمية المستدامة والازدهار في إطار الاتجاه السائد صوب إيجاد عالم أكثر عولمة وترابطا. وهذه حقا مهمة هائلة. ولا يمكن أن تتحقق بواسطة، أو لصالح بلد بمفرده أو منطقة بمفردها. فهي تتطلب جهدا مستديما وعلى نطاق واسع لكي تتيح مستقبلا مشتركا يقوم على إنسانيتنا المشتركة بكل تنوعها، كما أشير إليها بحق في إعلان الألفية.

وليس من المبالغ فيه ونحن على عتبة الألفية الجديدة أن نقول إن البشرية قد حققت الكثير. فتحت تصرفنا الآن وسائل أفضل وأكفأ بكثير لكي ننتج المزيد من السلع والخدمات، ولكي نحارب الأمراض ونعيش حياة أطول وأفضل، ونجني ثمار التكنولوجيات الجديدة للمعلومات في جميع نواحي الحياة. ولكن في نفس الوقت، لا يسعنا إلا الاعتراف بأن البشرية لا تزال تواجه تحديات ضخمة. فالفقر والبؤس ما زالا يسيطران على أجزاء كبيرة من العالم. ولا يزال الأفراد في كثير من الأماكن عرضة للصراعات وأعمال العنف. ولا يزال العالم مهددا بأسلحة الدمار الشامل.وتظهر تهديدات جديدة، مثل الإرهاب، والجريمة الدولية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة. ومما يشكل قلقا خاصا كذلك، تغير المناخ والبيئة العالميين، مما يجلب كوارث كفيلة بتدمير ديار الملايين من الناس ووسائل رزقهم.

ولكي نتصدى لهذه التحديات، يجب أن نعمل معا. ولهذا نحتاج إلى أمم متحدة معززة وفعالة، الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال تشاطر المسؤولية، والإرادة السياسية القوية لدولها الأعضاء جميعا. وتتيح لنا جمعية الألفية الفرصة لكي نؤكد من جديد التزامنا بالأغراض والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة، وبإجراء الإصلاحات، وبتعزيز دورها وفعاليتها بحيث نجعلها في خدمتنا جميعا على نحو أفضل بالتصدي للتحديات التي تواجهها في بداية الألفية الجديدة.

وتضم بلغاريا صوتها إلى أصوات غيرها من الدول الأعضاء في تأييد الاقتراحات، المتضمنة في تقرير الألفية للأمين العام كوفي عنان (A/54/2000)، التي تهدف إلى تبسيط العمل على صعيد المنظومة كلها، وتدعيم المنظمة، وجعلها أكثر كفاءة واستجابة للواقع الجديد. ومما له أهمية خاصة في هذا المجال تدعيم وإنعاش الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، نتشاطر وجهة النظر القائلة إن هذه العملية يجب أن تسفر عن تشكيل مجلس أمن أكثر تمثيلا، وفعالية، وشرعية، مع مراعاة كل من الزيادة في عدد أعضاء الأمم المتحدة، والدور المعزز والقدرتين السياسية والاقتصادية لبعض الدول، مثل ألمانيا واليابان، على سبيل المثال، اللتين يمكنهما الاضطلاع بمسؤوليات الأعضاء الدائمين. ونرى أن يكون المجلس بعد إصلاحه أكثر شفافية، وانفتاحا، وأن تتمكن الدول المهتمة غير الأعضاء من الوصول إليه. ومن المؤكد أنه يجب كفالة التمثيل العادل والمتوازن، بما فيه تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية، التي تضاعف عدد أعضائها أثناء العقد الماضي. وأي قرار معني بتوسيع المجلس وبأساليب العمل فيه يجب أن يدعمه أكبر توافق ممكن من الآراء، بما في ذلك جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وأثناء العام الماضي، واصل المجتمع الدولي متابعته عن قرب للحالة في جنوب شرقي أوروبا. وبلغاريا، بوصفها بلدا يعاني معاناة مباشرة إلى أقصى حد من آثار التطورات في المنطقة، تشغلها بصفة خاصة الحالة في كوسوفو. ونلاحظ أنه قد جرى إحراز تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وخاصة بالنسبة لاستعادة السلم والاستقرار في الإقليم. وفي نفس الوقت، علينا أن ندرك أن الحالة لا تزال غير مرضية فيما يتعلق بالتعايش بين الأعراق المتعددة. والعنف العرقي المستمر يسبب قلقا خطيرا. ومن المقلق بصفة خاصة الاعتداء على أعضاء الفرق الدولية لحفظ السلام وموظفي الأمم المتحدة. والحالة تتطلب من جميع زعماء المجتمع المحلي في كوسوفو أن يتخذوا خطوات حاسمة برفض العنف وتعزيز التسامح والتعاون امتثالا للإعلانات المعتمدة. ونرى أن هذا النهج شرط أساسي لتهيئة جو من الثقة والتسامح العرقي.

والأعمال التحضيرية الناجحة لعملية الانتخابات النيابية وإجرائها بمشاركة جميع الأقليات الإثنية، بما فيها اللاجئون والمشردون، لها أهمية خاصة من أجل الإسراع في تنفيذ العملية السياسية في كوسوفو وضمان إرساء السلام وتحقيق الاستقرار الدائمين.

ومنذ بداية الأزمة في كوسوفو، دأبت بلغاريا على المشاركة بنشاط في الجهود الشاملة التي يبذلها المجتمع الدولي لحسم الصراع وضمان إرساء السلام وتحقيق الاستقرار الدائمين في المنطقة. وحسبما هو معروف جيدا، تشارك بلغاريا في القوات الدولية لحفظ السلام في كوسوفو وتقدم دعما سوقيا لبعثة حفظ السلام في الإقليم. وفضلا عن ذلك، دأب بلدي على حشد موارد كبيرة، وفقا لإمكاناتنا، لزيادة مساهمته في أنشطة السلام الدولية.

واستجابة للنداء بزيادة حجم قوة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في كوسوفو، زادت بلغاريا عدد أفراد فرقتها إلى ٦٠ ضابطا في الشرطة، وتبحث الآن في إمكانية زيادة ذلك العدد إلى ١٠٠. وبعثت بلغاريا بفصيلة من المهندسين لكي تنضم إلى الوجود الدولي في الميدان. وتشارك شركات بلغارية في تشييد وتجميع المساكن لإيواء المشردين واللاجئين في كوسوفو. وأخيرا وليس آخرا، دأبت بلغاريا على تزويد كوسوفو بكهرباء رخيصة الكلفة. ولقد بلغت التكلفة الشاملة لتلك المساعي حتى الآن ٦ ملايين دولار.

ونعلق أهمية خاصة على مشاركة جميع بلدان المنطقة في عملية السعي للتوصل إلى تسوية للقضايا المعلقة عن طريق إجراء مفاوضات متعددة الأطراف وثنائية. وفي هذا السياق، فإن الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت على مستوى رؤساء الحكومات واجتماعات وزراء الخارجية ووزراء الدفاع في البلدان المجاورة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والتي كرست لجوانب مختلفة من التعاون هي اجتماعات مفيدة.

ومما يتصف بأهمية خاصة لإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع في المناطق المتضررة بالصراعات وضع استراتيجية طويلة الأجل وتنفيذها من أجل إعادة الإنعاش الاقتصادي والتنمية في بلدان المنطقة من خلال تكاملها في الهياكل الأوروبية والأوروبية – الأطلسية. ويمكن للإسراع في تنفيذ مختلف المشاريع في إطار ميثاق الاستقرار لبلدان جنوب شرقي أوروبا أن يسهم إلى حد كبير في التنمية الاقتصادية وفي تحقيق الاستقرار في المنطقة. ونعلق أهمية خاصة على مشاريع البنية الأساسية في هذا الصدد. وسوف تسهم تلك المشاريع في تعزيز المواصلات والاتصالات في المنطقة وربطها ببقية مناطق أوروبا. واجتذاب الاستثمارات وتطوير التجارة ومشاركة شركات من المنطقة في عملية التعمير أمور هامة أيضا.

ونشعر بتقدير بالغ للتقدم المحرز صوب تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة في ميادين من قبيل مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وكبح جماح امتلاك الأسلحة الصغيرة وهي عملية خارجة عن نطاق السيطرة، وهلم جرا. وثمة إنجاز هام لذلك التعاون يتمثل في إنشاء قوة سلام متعددة الجنسيات في جنوب شرقي أوروبا، وإنشاء مقر مشترك لها في بلوفديف، بلغاريا. ونحن على ثقة بأن إنشاء هذه القوة سيعزز روح الثقة والتعاون في منطقة جنوب شرقي أوروبا.

وثمة مسألة ذات أهمية خاصة لبلغاريا، وأيضا، حسبما اعتقد، لبلدان أخرى في المنطقة، هي مسألة الأثر السلبي في الاقتصاد القومي المترتب على التنفيذ الصارم للجزاءات الاقتصادية التي فرضها حتى وقت قريب مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وحسبما هو معروف جيدا، فقد التزمت بلغاريا التزاما صارما بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ونتيجة لذلك تكبدت خسائر اقتصادية تساوي الدين الخارجي للبلد. وتلك الخسائر لا تزال تؤثر على تنميتنا الاقتصادية. ونظرا لاستمرار رفعة شأن هذه المسألة وأهميتها في ظل الوضع الدولي الراهن، تؤيد بلغاريا وجهة نظر مفادها أنه بما أن أحكام الميثاق لها أهمية متساوية، يتعين النظر في مسألة مساعدة البلدان الثالثة المتأثرة بالجزاءات في نفس الوقت الذي تفرض فيه الجزاءات.

ولذلك، يعد إنشاء آلية محددة، من أجل تنفيذ ذلك الغرض مسألة هامة بالنسبة للأمم المتحدة، التي يتعين عليها أن تجد السبل والوسائل لتخفيف آثارها السلبية، ولا سيما على الدول الثالثة. وينبغي أن يعالج المجتمع الدولي بأسره هذه المسألة. ونرى، أن من الضروري أن تشارك جميع الدول الثالثة التي يحتمل أن تتعرض لأضرار بسبب فرض الجزاءات مشاركة أوثق وبصورة مباشرة في العملية بكاملها. ونحن على ثقة من أن المناقشات بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية، على أساس القرارات التي اعتمدت بالفعل وتقرير الأمين العام بموجب القرار ١٠٧/٥٤، سوف تسفر عن اتخاذ قرارات تتسم بطابع عملي أكبر لتحقيق تلك الغاية.

وبلغاريا لا تدعم الجهود الدولية الرامية إلى التغلب على الأزمة في جنوب شرقي أوروبا فحسب، بل إنها تؤيد أيضا تأييدا تاما الجهود الهادفة إلى إيجاد حل للصراعات في قبرص والشرق الأوسط ومنطقة القوقاز وأفريقيا وفي أماكن أخرى من العالم. وتلاحظ بلغاريا مع الارتياح التقدم

الإيجابي المحرز في العلاقات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية.

وفي سياق التحديات الجديدة في ميدان السلم والأمن الدوليين، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تزال عاملا هاما في أنشطة الأمم المتحدة. ويدعم بلدي جهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان توفر الأدوات والموارد الضرورية المطلوبة لتعزيز الوقاية من الصراعات، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وبناء السلام وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات. ونحن مقتنعون بأن الجيل الجديد من عمليات حفظ السلام ينبغي أن يشمل ضمن ولاياته مجموعة متناسبة من الأنشطة السياسية والعسكرية والإنسانية وإعادة الإعمار وأنشطة أخرى ذات صلة.

وفي هذا الصدد، نعتقد بأنه لا تزال توجد فرص غير مستغلة لتعزيز التعاون في إطار الأمم المتحدة كيما يصبح تعاونها مع المنظمات الإقليمية في ميدان الدبلوماسية الوقائية، وإدارة الأزمات وحفظ السلام أكثر فعالية على أساس مزاياها الحافزة على التنافس. ونشاطر دولا أعضاء أخرى قلقها إزاء ضمان قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بالتزاماتها حيال حفظ السلام، ونحن ملتزمون بالعمل معا لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال الحيوي.

ونؤيد تأييدا كاملا ضرورة إصلاح جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أن أشير كدليل واضح على هذه الحقيقة، إلى أن حكومة بلغاريا قررت التعهد بالتزام مالي إضافي وذلك بزيادة مساهمتها في عمليات حفظ السلام.

وثمة مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بصون السلم والأمن الدوليين هي مكافحة الإرهاب والجريمة الدولية. وتعلق بلغاريا أهمية قصوى على جهود المجتمع العالمي الهادفة إلى مكافحة الإرهاب. وندين كافة الأعمال الإرهابية ونأسف أشد الأسف لفقد الأرواح وللدمار الذي تسببه تلك الأعمال. ونشارك الرأي القائل إن تهديد الإرهاب أصبح هائلا بحيث يتطلب أن يستجيب له المجتمع الدولي بأسره استجابة حاسمة ومشتركة. وتؤيد بلغاريا أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى وضع معايير وقواعد لمكافحة الإرهاب والجريمة الدولية عن طريق التفاوض بشأن إبرام صكوك قانونية شتى وإنشاء مؤسسات ملائمة من أجل تحقيق ذلك الغرض.

ونعتبر أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية إنجاز هام في هذا الصدد. وأود أن أؤكد من جديد التزام بلدي القوي بمكافحة أشد أشكال الجريمة الدولية خطورة بجميع أشكالها. ذلك الالتزام جزء ثابت من السياسة البلغارية. ونحن على ثقة من أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية سيكون خطوة يخطوها المجتمع الدولي بكفاءة نحو ردع المرتكبين المحتملين لهذه الأعمال.

وإضافة إلى صنع السلام وبناء عالم أكثر أمنا، أصبح توسيع الجانب الإنساني للتنمية عن طريق الديمقراطية والمشاركة مقبولا على نطاق واسع كما أصبح إحدى الأولويات للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ولا يزال مبدأ عدم تجزئة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعترف بها دوليا عنصرا رئيسيا من عناصر نظام تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته في الوقت الحاضر. وبلغاريا مقتنعة بأن أنشطة المنتديات الدولية في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن ترمي إلى ضمان التمتع الفعال والعالمي بتلك الحقوق على نطاق عالمي.

ولا يزال المبدأ القائل بأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعترف بها عالميا غير قابلة للتجزؤ يشكل عنصرا أساسيا في النظام الحالي لتعزيز وحماية

حقوق الإنسان وحرياته. إن بلغاريا مقتنعة بأن أنشطة المحافل الدولية في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن ترمي إلى ضمان التمتع الفعلي والشامل بهذه الحقوق على صعيد عالمي. وفي هذا الصدد، يظل الرصد والمراقبة الفعالة لتنفيذ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من الأمور ذات الأهمية الحاسمة. واسترشادا بهذا الفهم، أصبحت بلغاريا الآن طرفا في جميع الصكوك العالمية لحقوق الإنسان، التي أنشأت هيئات رصد محددة، وهي تعترف بصلاحية هذه الهيئات للنظر في البلاغات التي تصلها من أفراد.

ونرى أننا يمكننا أيضا أن نأخذ في الاعتبار الخبرات ذات الصلة التي اكتسبتها بعض المنظمات الإقليمية التي لها صلاحيات في ميدان حقوق الإنسان. ونشاطر الرأي الداعي إلى ضرورة تحقيق المزيد من الفعالية في تنسيق المعلومات وتبادلها، بل وفي بذل جهود مشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن الممكن أن تنفذ بشكل أفضل المعايير الدولية ذات الصلة وذلك بتحسين الآليات الحالية وبإجراء حوار بنَّاء وصريح بشأن القضايا البالغة الحساسية، بما في ذلك القضايا المتصلة بحقوق الإنسان في فرادى الدول. ولذلك، تعلِّق حكومة بلغاريا أهمية كبيرة على تمكين البلغاريين الذين يعيشون في الخارج من التمتع بجميع حقوق الإنسان، وتعتبر احترام حقوقهم عنصرا أساسيا في تعزيز العلاقات.

ويعد تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عنصرا هاما آخر لضمان الاستقرار والسلام في العالم. وينبغي الاعتراف بالإنجازات التي تحققت في هذا الميدان وتشجيعها. ويتعين أن تؤدي عملية الاستعراض التي تقوم على الأفكار ذات الصلة الواردة في تقرير الألفية للأمين العام إلى تعزيز الدور التنسيقي الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي وآلية هذه المنظمة برمتها. ومما له صلة خاصة في هذا الصدد الخطوات التي ترمي إلى التحقيق العملي لتدابير المتابعة للمؤتمرات الدولية الرئيسية.

وتعلق بلغاريا أهمية كبرى على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ميدان التنمية المستدامة، وهي تتابع عن كثب الحوار الجاري في الأمم المتحدة والأنشطة التي تقوم بها هيئات ووكالات الأمم المتحدة المعنية حول القضايا المتصلة بالشؤون السكانية، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، ومكافحة الأمراض والمخدرات وما إلى ذلك.

وتتعاون بلغاريا بنشاط مع منظومة الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وبرامجها. ونحن نهتم بزيادة تطوير هذا التعاون. ونتطلع إلى المزيد من الأنشطة الأكثر دينامية وتحديثا، لا سيما من خلال استخدام إمكانيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء القدرات وتقديم المساعدة في استحداث وتنفيذ المشاريع المشتركة. ومما لا شك فيه أن لنظام المنسقين المقيمين والجهود المبذولة لجعل هذا النظام فعالا دورا هاما في هذا الصدد.

وتتشاطر بلغاريا القلق الذي يشعر به المجتمع الدولي فيما يتعلق بانتشار الأمراض، خصوصا فيروس الإيدز. ونحن نؤيد أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان، ونضم جهودنا إلى الجهود التي تبذلها الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية في مكافحة هذا المرض الخطير.

ومن غير الممكن تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي دون أن تكون هناك مشاركة كاملة في المبادلات الاقتصادية والمالية العالمية. ونرى أنه يمكن للأمم المتحدة ومؤسساتها الاضطلاع بدور أنشط فيما يتعلق بالمشاكل المحددة المتصلة بالمرحلة الانتقالية والإصلاحات في الميدان الاقتصادي.

لا تزال قضايا نزع السلاح تضطلع بدور هام في الجهود العامة المبذولة لكفالة عالم أفضل للآجال المقبلة. وتولي حكومة بلغاريا أولوية عالية للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن ندعو إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر باعتبارها خطوة هامة في ذلك الاتجاه، ونؤيد قرار مؤتمر نزع السلاح الخاص بإنشاء لجنة مخصصة لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونؤيد تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، ونرى أنه يلزم زيادة التعجيل بهذه المفاوضات والتوصل إلى إبرام مبكر لبروتوكول تلك الاتفاقية.

وتود بلغاريا، باعتبارها من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المساهمة في زيادة عدد المنضمين إلى الاتفاقية بغية الحصول على اعتراف بحظر الأسلحة الكيميائية كمبدأ من مبادئ القانون الدولي وكجهد ملموس لبلوغ هذه الغاية، نقوم باستضافة حلقة دراسية إقليمية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في صوفيا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تلقى الألغام الأرضية المضادة للأفراد اعترافا واسع النطاق بأنها سلاح رهيب، يقتل ويشوه مئات الآلاف من البشر في سائر أنحاء العالم. وقد قام البرلمان البلغاري، اقتناعا منه بضرورة الحظر الكامل للألغام المضادة للأفراد، بالمصادقة على اتفاقية أوتاوا في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، وبذلك نكون قد ساهمنا في دخول تلك الاتفاقية حيز النفاذ في وقت مبكر.

كما أننا مستعدون للمساهمة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى خفض الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، ولا سيما تكديسها المفرط والمزعزع للاستقرار في مناطق الصراعات. ونعتبر المشاركة العالمية في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية خطوة هامة نحو تحقيق شفافية فعالة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وبالنسبة لبلغاريا، كانت السنة المنصرمة فترة جهود مركزة ومستمرة قامت بها الحكومة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الذي تحقق وللسير قدما بالإصلاحات الهيكلية وتحديث الإدارة الحكومية، وإنفاذ سيادة القانون في المجتمع المدني، وتهيئة الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي المستدام. وقد وُجهت الخطوات والمبادرات التي تمت امتثالا للبرنامج الحكومي ”بلغاريا ٢٠٠١“ نحو السير قدما بعملية إدماج بلغاريا في الهياكل الأوروبية واليورو أطلسية.

إن بلغاريا، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أوروبا، ترى أن تعجيل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وعضويتها الكاملة في منظمة حلف شمال الأطلسي يمثلان تعبيرا عن خيارنا السياسي السيادي القائم على تأييد الجماهير العريضة. ونظرا لأن بلغاريا تسعى إلى النهوض بقيم الديمقراطية وتعزيزها، فإننا نهتم اهتماما مخلصا بأن نرى هذه القيم أصبحت تلقى قبولا واسعا في كل أنحاء جنوب شرقي أوروبا. وترحب جمهورية بلغاريا بإدخالها في عملية توسيع الاتحاد الأوروبي إلى جانب البلدان المنتسبة الأخرى من وسط وشرق أوروبا، بالإضافة إلى قبرص. وتدرك الحكومة البلغارية إدراكا تاما أن مساعينا الرامية إلى تحقيق ذلك الانضمام تتوقف على نجاح إصلاحاتنا الاقتصادية والتشريعية الداخلية.

وقد وضعت الحكومة البلغارية استراتيجية وطنية واضحة لتلبية المعايير المحددة لعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي استنادا إلى برنامج تحضيري وطني شامل يجري تحديثه وتطويره إلى الحد الأمثل. ولدى بلغاريا الإرادة السياسية اللازمة لذلك، وهي تقوم باتخاذ خطوات محددة لكي تنقل وتنفذ بحسب الظروف الإقليمية أهداف مجلس

الشراكة اليورو أطلسي والشراكة المعززة لأغراض السلام. ويتجلى موقفنا الإيجابي في الحوار السياسي الإقليمي الجاري وفي تدابير المتابعة العملية لتعزيز الأمن الإقليمي والتعاون الدفاعي في جنوب شرقي أوروبا.

ختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى استعداد بلدي للتعاون بنشاط مع جميع الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الناجح للأهداف السامية المعروضة أمامنا في الدورة الحالية للجمعية العامة. ونحن على ثقة من أن المناقشات الجارية بشأن بنود جدول الأعمال الهامة ستترجم إلى تدابير عملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية كولومبيا معالي السيد غيير موفرناندير دي سوتو.

السيد فيرناندير دي سوتو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي بأن أهنئكم سيدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة الحالية. وإنني واثق بأن مداولاتنا سوف تكلل بالنجاح في ظل توجيهاتكم السديدة. كما أود أن أشكر سلفكم على قيادته وعلى العمل المثالي الذي اضطلع به كرئيس للجمعية أثناء الدورة الرابعة والخمسين. ويشرفني أيضا أن أتقدم بتحياتي إلى الأمين العام مقدرا لقيادته الحازمة واهتمامه المتواصل بالسعي إلى التوصل إلى حلول عملية مبتكرة.

تشكل هذه الدورة تحديا تاريخيا لكولومبيا: تحديا يتمثل في صوغ علاقات جديدة تستهدف إنجاز المهمة التي اتفق عليها رؤساء الدول أو الحكومات في قمة الألفية. فقد حددوا قيما ثابتة للعالم الذي نود العيش فيه، كما حددوا الظروف الضرورية لإيجاد نظام سياسي واقتصادي دولي جديد. وقد تشرف بلدي بتقديم إعلان كارتاخينا دي أنداياس (A/54/929)، وهو التزام اعتمده رؤساء دول مجموعة ريو يعبر عن تطلعات منطقتنا وإسهام رائع لخدمة مستقبل الأمم المتحدة. وسنضطلع الآن بإجراء متابعة متأنية لهذه المبادرات حتى يمكننا ترجمتها إلى واقع من أجل صالح البشرية.

وربما يتيح لنا بزوغ فجر الألفية الجديدة أن نواجه هذا التحدي بروح من التفاؤل، لكي نعلن عن تغيير ملحوظ لميراث نصف قرن ولكثير من الاقتراحات التي قوبلت بلا مبالاة في غالب الأحيان. وهو يمنحنا من جديد فرصة لترجمة تطلعاتنا الجماعية إلى واقع ملموس.

إن آمالنا تتعلق إلى حد كبير بمعنى العولمة ونطاقها. فهناك ثورات تكتسح ميادين النقل والاتصالات ووسائط الإعلام الإلكترونية. وفي كل يوم يدهشنا التقدم المحرز في التكنولوجيا والاكتشافات الجارية في العلوم التطبيقية. ويتمثل الهدف الأساسي للأمم المتحدة ومختلف محافلها ووكالاتها في توجيه هذا المخزون الهائل من المعرفة العلمية والتكنولوجية نحو أفقر قطاعات السكان وأكثرها ضعفا.

وتحدث تكنولوجيا المعلومات تغييرا هيكليا في الاقتصاد العالمي وتجلب فرصا لم يسبق لها مثيل من أجل تعزيز التفاعل الثقافي الخلاق بين الشعوب. إلا أن الثورة التكنولوجية يمكن أن تصبح أيضا سببا للاستبعاد. ونحن نواجه مخاطر نشوء شكل جديد للأمية ألا وهو: الأمية الحاسوبية. ويتعين علينا رأب الفجوة الرقمية وتحويل تكنولوجيا المعلومات إلى عنصر إيجابي لصالح التعليم وتخفيف وطأة الفقر حتى يمكن لثورة المعلومات أن تصبح عالمية حقا. وسيؤدي الفشل في تحقيق ذلك إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء.

ولذلك فإن أحد التحديات الأساسية التي تواجهنا هو عولمة العولمة وجعلها ضرورة حتمية في القرن الحادي والعشرين. وبعبارة أخرى، نشر مزايا هذه العملية في عدد أكبر من المناطق والأمم والأفراد بإضفاء الديمقراطية على عملية الحصول على التكنولوجيا الجديدة، وإزالة الحواجز

أمام التجارة والاستثمار والتسليم بأن الموارد التي منحتها لنا الطبيعة هي تراث مشترك للأجيال المقبلة.

ومن هنا يشكل الحفاظ على الطبيعة عنصرا أساسيا. وعلينا التزام باحترام الطبيعة وبناء مستقبل مستدام. وواجبنا أن نكف عن التدمير الناجم عن الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية والأنماط غير السليمة للإنتاج والاستهلاك. ويتطلب ذلك قدرا أكبر من الالتزام السياسي للتحكم في تغير المناخ والقضاء على مصادر تلوث المياه ووضع حد لخسارة أحراجنا. ولا يزال توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا الآمنة بيئيا من المشاكل التي يتعين حلها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتعهدات التي قطعها على نفسه في هذا المجال قبل فوات الأوان.

ويتعين على الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف استحداث إطار للحيلولة دون حدوث المخاطر والأزمات الاقتصادية وإيجاد الاستجابة لها. ونحن بحاجة إلى نظام مالي مستقر ومنظم وشفاف يمكن التنبؤ به، نظام نستطيع من خلاله تعزيز قدرتنا على الإنذار المبكر، والتحكم الفعال في تقلبات تدفق رؤوس الأموال وضمان السيولة الكافية بغية تزويد البلدان المتأثرة بالأزمات بالدعم في الوقت المناسب. وثمة أولوية ملحة أخرى وهي إنشاء شبكة حماية اجتماعية يمكن استخدامها في أوقات الأزمات الاجتماعية.

وتتسم بداية الألفية أيضا بشواغل جديدة وتهديدات للسلم والأمن. ويتمثل أحدها في انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها. وقد بلغ الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة أبعادا غير مقبولة؛ بل إن أثره أصبح أكثر تدميرا من أثر أسلحة الدمار الشامل. وبالرغم من ذلك، فإن المجتمع لا يولي لذلك الموضوع الأهمية والأولوية اللتين تتطلبهما هذه المشكلة الخطيرة. وثمة حاجة لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوقف هذه التجارة غير المشروعة والقضاء عليها قضاء مبرما.

والبلدان المتضررة من هذه الظاهرة يجب ألا تظل عرضة للأنشطة الإجرامية بفعل شبكة من المتجرين بالأسلحة، الذين يلحقون بمجتمعاتنا أضرارا لا يمكن إصلاحها مستغلين غياب آليات الرصد والمراقبة. وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية سياسية وأخلاقية تتمثل في اتخاذ إجراءات حازمة ضد التصدير غير المشروع للأسلحة واستخدام كل ما ينطوي عليه القانون من قوة لردع تجار الموت والعنف الذين يتربحون من هذه التجارة الشائنة. ولقد دفعت بلادي كولومبيا ثمنا باهظا للغاية بالأرواح البشرية نتيجة لهذا النشاط الإجرامي.

وينبغي للبلدان التي تصدر الأسلحة الصغيرة أن تنشئ رقابة على الوسطاء وأن تمتنع عن الترخيص بالمبيعات إذا ما أحدق الخطر نتيجة لسوء الاستعمال. وهناك حاجة لمزيد من الشفافية وتبادل المعلومات بشأن طرائق ومسارات هذه التجارة. ويتعين علينا أن ننشئ على وجه الاستعجال آليات لتوفير المساعدة المالية والتقنية حتى يمكن للبلدان المتضررة أن تصبح في حالة أفضل من حيث القدرة على تطبيق الرقابة الفعالة. ومسؤوليتنا هي ضمان أن يسفر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المزمع عقده في عام ٢٠٠١، عن التزامات ملموسة وإجراءات فعالة.

ما زالت المشكلة العالمية المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات تشكل بدورها واحدا من أخطر التهديدات في عصرنا. فهي عامل من العوامل المؤدية إلى انتشار العنف والفساد، وتفشي الفوضى الاقتصادية، وإفقار المجتمعات وتآكل النسيج الاجتماعي وإشاعة عدم الاستقرار

في الديمقراطيات. وهي سبب أيضا في حدوث كوارث بيئية منذرة بالخطر.

ولا توجد أمة قاست من عواقب هذه المشكلة العالمية مثلما قاست كولومبيا بصورة مأساوية. ففي كل يوم تزهق أرواح في كولومبيا من جراء الأعمال التي ترتكبها جماعات خارجة على القانون تمول أنشطتها من الموارد التي اكتسبت من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. والآن، نحن بحاجة لزيادة الدعم والتضامن الفعال من جانب المجتمع الدولي ونحن نركز جميع جهودنا على المعركة الضارية التي نخوضها للتصدي لهذه المشكلة.

ولن تتمكن البشرية من تحرير نفسها من آفة الإتجار غير المشروع بالمخدرات إلا بقبول مبدأ المشاركة في المسؤولية والتنفيذ الكامل لهذا المبدأ. ونحن لا نطالب بأكثر من ذلك. دعونا جميعا نتحمل نصيبنا من التكاليف حتى نمحو هذا النشاط غير المشروع من وجه العالم.

إن كولومبيا تبذل جهودا غير عادية للتقدم صوب حل للصراع الداخلي الذي يدور فيها. وهذا هدف أساسي لن نتخلى عنه على الإطلاق. وندرك أن بناء السلم يحتاج إلى وقت طويل بيد أننا نحقق في هذا الصدد تقدما ثابتا. وفي وسط تعقيدات الحالة في كولومبيا وعلى الرغم من قسوة الصراع الحالي فإننا نحقق تقدما في بناء الثقة في الحوار وفي مناقشة جداول الأعمال الموضوعية وفي المشاركة في المجتمع المدني ونعرف تماما أن تحقيق السلم يتطلب عملا معمقا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تعطي مضمونا حقيقيا ودائما لهذه الجهود.

لقد شارك عدد من البلدان في هذه العملية بناء على طلب من الحكومة. واليوم أصبح السلم في كولومبيا أمرا يهم العالم. وإنني أناشد المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد تضامنه معنا وأن يوفر الدعم المادي لعملية السلم في بلدنا.

ومن بين التطورات التي لها أهمية بالغة في العقدين الماضيين زيادة الالتزام باحترام حقوق الإنسان وقد أحرزنا بعض التقدم في تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كمكون لا يتجزأ لما يسمى بالحقوق التقليدية أو الحريات الفردية. وبالتدريج بدأت تتلاشى الاعتراضات القديمة التي منعتنا من إعلان الشرعية العالمية لحقوق الإنسان ومن تطبيق هذه الحقوق وقد قبلت الدول مسؤوليتها عن ضمان الامتثال لهذه الحقوق.

وفي السنوات الأخيرة أصبحت الصراعات الأهلية تعبيرا رئيسيا عن العنف ومن ثم فإن القانون الإنساني الدولي ضروري لتناول آثار هذه المواجهات. ومع ذلك فإن تنفيذ هذا القانون يتطلب الاتفاق على قدر أدنى من الأحكام المتعلقة باحترام السكان المدنيين ومصالح الدول. وأسلوب ذلك التنفيذ هو أن يطبق القانون الإنساني بمبادئه الأساسية وقواعده وآلياته، على قدم المساواة، على جميع أطراف الصراع.

يجب أن يعترف أيضا بحق الأفراد بما في ذلك اللاجئين أو المهاجرين في التنقل كقضية لها الأولوية. هؤلاء الأفراد يجدون الحماية في إطار واقعي لحقوق الإنسان. وفي عالم يعزز حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية التجارة ليس من المقبول أن نستمر في تطبيق قيود لا مبرر لها على تحرك الأفراد.

إن حل المشكلات الصعبة على جدول الأعمال الدولي يتطلب بالضرورة عملا متسقا وتعددية. وما فتئت كولومبيا تلتزم التزاما ثابتا بهذا ونرى أن هذه التعددية يمكن استكمالها بمبادرات إقليمية متقاربة ومبادرات ثنائية كجزء من نهج شامل يؤدي إلى تضييق المسافات وأوجه الاختلالات، وبعبارة أخرى، تعددية تستخدم كمعبر نحو

التقارب والتضامن والمسؤولية المشتركة وهي مفاهيم يجب أن يقوم عليها البناء الكامل للنظام الدولي المعاصر.

إن شعوبنا التي وُضع ميثاق الأمم المتحدة باسمها، تتطلع إلى أن ترى كيف يمكن أن ينعكس تنفيذ أهداف ومقاصد الأمم المتحدة في إشباع آمالها وطموحاتها وعلى الرغم من أننا لم نحقق بعد ذلك الهدف في جوانب عديدة، فإننا ينبغي لنا أن نحافظ على المكاسب التي تحققت. وأي موقف سلبي سيكون غير ملائم للمنظمة. يجب أن تعتمد هذه الجمعية القرارات التي تعيد تنشيط عملية إصلاح الأمم المتحدة على أسس واقعية ودون أي مزيد من الإبطاء في اتخاذ التدابير التي تتطلب التنفيذ العاجل. وهناك مبادرات عديدة يمكن تحقيقها دون حاجة إلى إصلاح الميثاق والشيء الوحيد المطلوب هو أن تتوفر الإرادة اللازمة للتضامن واتخاذ القرارات السياسية في الوقت المناسب.

إن الأمم المتحدة تعمل كضمير للعالم وتحتاج إلى قدر أكبر من الأولوية لمواجهة احتياجات البلدان الفقيرة. ينبغي أن توضع على نحو عاجل استراتيجيات لتعبئة الموارد اللازمة لإزالة أسباب التخلف. وإن الفجوة التي تزداد اتساعا بين ثروة الأثرياء وفقر المهمشين في مجال التقدم هي في حد ذاتها مناشدة يجب الاهتمام بها والاستماع إليها وينبغي أن تدفعنا إلى ترجمة الأقوال إلى أفعال.

وفي هذا الصدد، نرحب بالدور المتزايد الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والتي ينبغي أن يصاحب أنشطتها تحديد سليم لمسؤولياتها. ويجب على المؤسسات عبر الوطنية التي تضطلع بدور هام في الاقتصاد العالمي أن تنظر نظرة جادة إلى الأمم المتحدة وأن تقدم الدعم المالي لهذه المنظمة لأنها في حاجة ماسة إلى موارد إضافية. ويمكن أن يوجه هذا الدعم إلى برامج الأمم المتحدة للتخفيف من حدة الفقر.

ولا يزال إصلاح مجلس الأمن أحد الإصلاحات الرئيسية التي نتوقعها من التكيف المرتقب للمؤسسات السياسية المتعددة الأطراف وفي هذا المجال نحتاج إلى نهج تدريجي أقل تطرفا، ينبغي أن تستكشف الصيغ التي تكفل للبلدان النامية أكبر قدر من المشاركة ويجب أن نتخذ الخطوات الفعالة لتعزيز أكبر قدر من التمثيل في المجلس على أن يكون مفهوما أن هذا التمثيل لا يعد امتيازا بل هو بالأحرى مسؤولية. فالتمثيل الإقليمي الأوسع نطاقا والقيود التي تفرض على استخدام حق النقض وإضفاء قدر أكبر من الشفافية على عملية صنع القرار يمكن أن تجعل مجلس الأمن أكثر قربا من حقائق واقع يختلف الآن في القرن الحادي والعشرين عما كان عليه في عام ١٩٤٥.

وفي غضون أسابيع قليلة سيجري مجلس الأمن انتخابات لاختيار أعضاء جدد، وتحظى كولومبيا بتأييد أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لانتخابها عضوا غير دائم في هذا الجهاز الهام، وبعد أن تقر الجمعية العامة دخولنا في هذا الجهاز سنتحمل مسؤوليتنا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير وحينئذ ستتاح لكولومبيا الفرصة لتؤكد التزامها بالتعددية وثقتها بها والتزامها الثابت غير المشروط بأحكام ومبادئ القانون الدولي. وسنؤكد أيضا اقتناعنا بأن الحلول السلمية والتفاوضية للتراعات، واحترام القانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف الصراع أمور ضرورية لبناء أسس دائمة وثابتة للسلم والأمن. وسنعمل على تعزيز الأداء الأفضل للمجلس خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والتشاور مع الدول التي ليست أعضاء في ذلك الجهاز. وسنعمل على تعزيز قيام علاقات أكثر دواما وقربا مع الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الأعلى في الأمم المتحدة.

لم تتح للبشرية من قبل الإمكانية التي توفرها الآن بداية الألفية الجديدة، لتحقيق تقدم ثابت صوب السلم والتقدم والاستقرار الدولي. وهي فرصة مناسبة ليتخذ فيها

قادة العالم خطوة سياسية حاسمة في ذلك الاتجاه. دعونا نقدم لشعوبنا أملا جديدا في أن التغير في الألفية لن يعني مجرد تغير زمني بل أيضا بداية تحول سياسي واجتماعي حقيقي. وحينئذ فقط ستدرك الأجيال المقبلة أن لدينا الشجاعة لننفذ تعهداتنا بكل مسؤولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

هل يرغب أحد في التكلم في هذه المرحلة؟

لا أرى أحدا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠